

www.kotobarabia.com
عُنف المقهور
القهر و العنف السياسى الدينى
فى المجتمع المصرى
عبد الله شلبى
www.kotobarabia.com

عُنف المقهور

جدلية القهر والعنف السياسي الديني
في المجتمع المصري
خلال العِقْدِ التاسع من القرن العشرين

دكتور

عبد اللّه شلبي

((... لا غرابة أن تلح نصوص الأخلاق في مصر القديمة إلحاحا شديدا على كلمـة يمكـن أن نترجمها بالهدوء، السلبية، السـكون، الخضـوع، المذلة، والانكسار. لقد اكتمل الطغيان الفرعـوني وبلغ الطغيان المائي ذروته. وبنص القرآن أيضـا (اذهب إلى فِرعون إنَّه طغى))).

جمال حمدان

شخصية مصر

((عجبت لرجل ينام في بيته جائعا ولا يخـرج
على الناس شاهرا سيفه))

أبو ذر الغفاري

فهرس

أولا
مقدمة حول موضوع البحث
ومشكلته وأهميته:

منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين المنصرم بدأ الاقتصاد المصري يعاني من أزمة شديدة الوطأة، كانت مع أسباب مجتمعية عديدة سببا في تبني نظام الحكم والتحالف الطبقي الحاكم لسياسات التكيف الهيكلي. وهي سياسات كانت تنطوي في المدى القريب على التزام الدولة بخفض وتقليص الإنفاق الحكومي العام، وإلغاء الدعم الحكومي على السلع والخدمات الضرورية، ومن ثم الحد من الدور الاجتماعي للدولة وانكماشه إلى الحدود الدنيا على صعيد التعليم والصحة والإسكان.. وكان من شأن تطبيق هذه السياسات إحداث خسائر تنموية فادحة شملت على وجه الخصوص الطبقات الكادحة والفقيرة، فانخفضت الأجور الحقيقية لأصحاب الرواتب والدخول الثابتة والمحدودة منهم، وانتشرت البطالة وأخذت معدلاتها في الارتفاع، وتفاقمت أوضاع الفقر، وزادت حدة التفاوت في توزيع الدخل

والثروة، الأمر الذي كان من شأنه أن يضرم نيران التناقض الاجتماعي؛ إذ تناقصت وتراجعت فرص الأغلبية الفقيرة من المصريين في حياة إنسانية كريمة، وصاروا أسرى لحلقة فقر شريرة وقاسية أحكمت إسارها حولهم، وهي حلقة تأسست على وضعية وعلاقات القهر والكبت والاستبداد والتسلط؛ إذ ارتبط عجز الدولة المصرية عن الوفاء بوظائفها الأساسية في تحقيق مطالب الجماهير، بتعاظم استئسادها على مواطنيها، وتصاعد سلطاتها القمعية وممارساتها التسلطية والاستبدادية في الداخل؛ فبسبب عجز الدولة عن إقرار العدل الاجتماعي وإنجاز تنمية حقيقية تحولت هذه الدولة إلى مؤسسة قمعية، وإن شئنا الدقة تحولت إلى دولة فاشية بالأساس(١).

لقد كان من شأن التحولات الاقتصادية الجديدة وانعكاساتها تقييد المصريين الفقراء بأغلال جديدة في ظل واقع بائس يحفل بشتى ألوان القهر، في حين منحت هذه التحولات القلة الميسورة والأغنياء من أهل مصدر قوى جديدة. ومن الطبيعي في ظل وضعية كهذه أن يصبح القهر بكل أشكاله ومستويات وجوده قابلة العنف ومولده. ذلك أننا

نرى أن العنف المجتمعي السياسي ظاهرة تاريخية ينشأ في ظل ظروف معينة تتسم بالقهر ويزول بزوالها. فمجمل التحولات التي خبرها المجتمع المصري على امتداد عقدي الثمانينيات والتسعينيات خلقت الإطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للقهر، وأهم معالمه أن قطاعات واسعة وعريضة من مجموع السكان في مصر صارت تفتقر حتى إلى الحدود الدنيا من الإشباعات لحاجاتها المتنوعة وعلى مستويات وجودها كافة؛ الأمر الذي دفعهم في النهاية إلى العنف، وكان من أهم تجلياته صعود الجماعات السياسية الإسلامية الممارسة للعنف. فعلى امتداد السنوات الأولى من تسعينيات القرن العشرين وبالتحديد في السنوات من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣ وعلى امتداد هذه السنوات الأربع بلغ العنف ذروته، وهو يوازي ما حدث في مصر من أحداث عنف، ولكن خلال الثماني والثلاثين سنة السابقة أي طوال عهدي عبد الناصر والسادات والسنوات الثماني الأولى من حكم الرئيس مبارك[٢]كان الأمر مختلفا. ولقد واكب هذا العنف توحش هذه الجماعات بشكل مثل في الحقيقة تهديدا جسيما لمصداقية نظام الحكم في مصر ولقدرته

على الحفاظ على أمن الوطن واستقراره وكفالـة وضـمان سلامة مواطنيه. وكان ازدياد وقائع العنف وأحداثه وتفاقمهـا وارتفاع أعداد ضحاياه مؤشرا يكشف عن حقيقة موضـوعية مؤداها أن البنية الاجتماعية للوطن بكل أصعدتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية صارت تعـاني مـن اختلالات خطيرة.

وفي تقديري أن العنف السياسي الديني الذي مارسته الجماعات السياسية الإسلامية هو رد الفعل المنطقي للقهـر الهيكلي الذي ولدته إجراءات الهيكلـة الاقتصـادية، أو مـا عرف بسياسات التكيف الهيكلي، وأطلقت له العنان مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي يعزز كـل منهـا الآخر. فمن رحم القهر المكثف والمتعـدد الأبعـاد والـذي أوجدته التحولات الاقتصادية والسياسية؛ ولد العنف السياسي الديني المقدس لينقل الفقـراء والمظلـومين والمستضـعفين والمهمشين إلى وضعية جديدة أصبحوا فيها سـادة وأمـراء ينفذون، وفق تصوراتهم، مشيئة الله ويضربون بعنف باسـم الإسلام والعدالة في محاولة لقلب النظـام والمجتمـع الـذي ظلمهم وفرض عليهم بطالة جماعية جلبت وراءها الحرمـان

المادي، وقضت بنفيهم في أحياء وقـرى ونجـوع مترديـة ومنسية بالمرة حيث يستشعرون بـأن لا مسـتقبل لهـم ولا لأمثالهم في ظل هذه التحولات الجديدة سوى حيـاة البـؤس والعزلة والحرمان، وأن لعنة الفقر التي أصابتهم قد صـارت قدرهم المحتوم.

ومادامت المجتمعات الإنسانية تشكل أبنيـة معقـدة ومتشابكة، فإن هذا يعني بالضرورة أنه لا يمكن دراسـة أي نظام اجتماعي أو عملية اجتماعية أو ظاهرة اجتماعية بمعزل عن غيرها؛ ومن ثم فنحن ندرس العنف السياسي الديني في صلته بالنظم الاجتماعية وبالمجتمع إجمالا، محاولين وضـع هذه الظاهرة في سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يلزم أن نقرر معه أن المجتمع المصري بنظمـه وأنساقه وعلاقاته ومؤسساته هو وحـدة البحـث والتحليـل الأساسية لفهم ظواهر العنف الديني، وذلك للتعـرف علـى الخصائص النوعية التي أصبحت تتسم بها البنية الاجتماعية للمجتمع بكامله، وهي الخصائص التي شجعت على نشأة هذه الظاهرة وانتشارها أو خلقت الظروف المحفزة لها.

وبالنظر إلى هذا الطرح تتحدد مهمة البحث الـراهن في رصد وتحليل ظواهر العنف السياسي الديني الذي تفاقمت أحداثه في المجتمع المصري منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين، وهو العنف الذي مارسـته الجماعـات السياسـية الإسلامية المسلحة ضد أهليهم من المصريين، أو ضد فئـات محددة منهم، أو ضد النظام الحاكم ورموز السلطة السياسـية ومؤسساتها. وفي هذا السياق يسعى البحث إلى:

١- رصد وتحليل وقائع العنف الـديني فـي المجتمـع المصري، وبيان معدلات تكرارها ودرجة شـدتها، وتتبع اتجاهاتها وبيان معالمها الجغرافية وتوزيعاتها لتحديد بؤر ومصادر واتجاهات العنف الديني داخل المجتمع المصري على امتداد الفترة من ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦م.

٢- رصد وتحليل القوى الاجتماعية والسياسية الطبقيـة التي مارست العنف الديني خلال تلك الفترة وتحديد ملامحها وخصائصها الاجتماعية.

٣- محاولة تأويل ظواهر العنف الديني فـي المجتمـع المصري لتحديد الشروط الموضـوعية الأساسـية

والوسيطة، المادية والفكرية، والتـي شـكلت فـي مجملها محددات العنف الديني وشروطه.

وتتبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبـارات علميـة ومجتمعية، يأتي في مقدمة هذه الاعتبـارات الافتقـار إلـى بحوث ودراسات تناولت العلاقة الجدلية بين العنف الـديني ومجمل التحـولات الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية المرتبطة بتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي أو اللبرلـة الكاملـة للاقتصاد المصري، أو بحسب التعبير الرسـمي الإصـلاح الاقتصادي الذي خبـره المجتمـع المصـري منـذ بدايـة التسعينيات من القرن المنصرم وبصفة خاصـة مـا يتعلـق بالتحليل الأمبريقي للمتغيرات التي تنطوي عليها هذه الظاهرة اعتمادا على مؤشرات وأساليب كمية ترصد وتحلـل وقـائع التحول وآثاره، وكذا وقائع العنف السياسي الديني ونتائجـه. إلا أن البحث لا يقف عند حدود التحليل الكمي للظاهرة بكل متغيراتها، وإنما يتجاوزه إلى التحليل الكيفي الـذي لا يقـف أيضا عند حد صياغة علاقات ارتباطيـة بـين المتغيـرات الداخلة في سياق الظاهرة، والتفسـيرات الجزئيـة لـبعض جوانبها وإنما يلج البحث آفاق التأويل الكلي للظاهرة اعتمادا

على ما يتبناه من توجهات نظرية ومفاهيم تحليلية تعبر بصدق عن مضمون الظاهرة ومحتواها، أعني ظواهر التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ونواتجه، وكذا العنف الديني؛ أبعاده وأنماطه وآثاره والقوى التي تمارسه، وتتبع ديناميات ذلك كله في واقع المجتمع المصري خلال فترة تاريخية محددة.

وتتحدد الأهمية المجتمعية للبحث من كونه يعالج موضوعا بالغ الأهمية والخطورة ويرتبط بحاضر الوطن ومستقبله، ويتمثل في زيادة وتكرار وقائع العنف الديني في المجتمع المصري على امتداد الربع الأخير من القرن العشرين. فقد كنا نقرأ ونسمع ونشاهد عن قرب وبصورة شبه يومية تقريبا عن أحداث ووقائع العنف المرتبط بالجماعات السياسية الإسلامية المسلحة. وفي تقديري أن ثمة علاقة جدلية بين ما خبره المجتمع المصري من أزمات ومشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية من ناحية، وظاهرة العنف السياسي الديني من ناحية أخرى. فغياب العدل الاجتماعي، وشيوع الاستبداد السياسي، وترسيخ وضعية القهر بكل أشكاله ومستوياته يعد قابلة تولّد العنف بالإطلاق،

والعنف السياسي والديني على وجه الخصوص. كمـا أنهـا تخلق في الوقت ذاته المناخ الملائم لممارسة العنف. وعلـى الجانب الآخر يؤدي انتشار العنف وزيادة حدته بالتالي إلـى تعميق هذه المشكلات وتفاقمها. ففي ظل مناخ يتسم بانعـدام الأمن وغياب الاستقرار السياسي الـذي تولـده ممارسـات العنف لا يمكن التعامل بفاعلية مع أي من هـذه المشـكلات السابقة، بل غالبا ما يتم تأجيل مواجهتها أو قد يتم التعامـل معها بصورة جزئية وشكلية الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تعقد أبعادها وتجذرها في واقـع حيـاة المجتمـع وزيـادة مخاطرها، وتفاقم حدتها مع مرور الزمن.. وهذا ما عنيتـه في عنوان البحث: جدلية القهر والعنف.

وبالنظر إلى هذا الطرح تبدو لنـا أهميـة رصـد وتحليل ظواهر العنف الديني في المجتمع المصـري بقصـد الوقوف على حجم الظاهرة وأسبابها واعتبار هـذا مقدمـة ضرورية لاقتراح استراتيجيات وأساليب فعالـة لاحتوائهـا وتقليصها.

إن إحدى المهام الرئيسية لهذا البحث؛ قيامه برصـد وقائع العنف الديني المرتبط بممارسات الجماعات السياسـية

الإسلامية، وكذا ردود أفعال ممثلي السلطة المدنية ونظام الحكم نحوها، وتحديد معالم هذه الظاهرة بحيث يمكن الوقوف على حجمها من ناحية تكرارات أحداث ووقائع العنف الديني، وبيان المحافظات والمدن والأحياء والقرى المصرية التي شهدت تزايدا ملحوظا في وقائع العنف، وتلك التي تقلصت فيها هذه الوقائع أو اختفت منها على امتداد التسعينيات من القرن العشرين، ويرتبط بذلك أيضا تحديد أشكال العنف الديني الأكثر تكرارا، ونتائجه وآثاره، ورصد القوى الاجتماعية الطبقية التي مارست هذا العنف وبيان محددات وجودها الفردي والاجتماعي.

وعلى الجانب التأويلي، يحاول البحث تأويل ظواهر العنف الديني انطلاقا من التوجهات النظرية السائدة في تفسير العنف السياسي إجمالا، واعتمادا على التنظير المباشر للواقع، وتحليل التجارب الحية، ووصف الأحداث التي عاشها وخبرها الباحث لأجل صياغة علاقات ارتباطية بين العنف الديني وعدد من المتغيرات الأخرى المولدة له والمرتبطة به.

ثانيا

الإطار النظري والمنهجي للبحث

(أ) العنف السياسي الديني وأدلجة الإسلام:

تزايد الاهتمام البحثي في السنوات الأخيرة بظـواهر العنف، وهو اهتمام مردود إلى إدراك المؤسسـات البحثيـة وصناع القرار على حد سواء لأهمية فهم وتفسـير ظـواهر العنف التي تفشت في حياتنا الاجتماعية والسياسـية بشـكل ملحوظ؛ إذ لم يعد العنف مقصورا علـى ثقافـة بعينهـا أو مجتمع معين، وإنما صار ظاهرة مرتبطة بحياتنا المعاصرة، ومتغلغلا في كل جوانبها بدءا من النظم المؤسسـية للدولـة ووصولا إلى عالم الحياة اليومية ووقائعها[٣].

ويكشف استقراء وقائع الحياة اليومية وعبر وسـائل الإعلام المتنوعة عن الزيادة المطردة في مصـادر العنـف والصراع بين البشر في مختلف المجتمعات الإنسانية علـى تنوعها وتباين مستويات تطورها الاقتصـادي والاجتمـاعي واختلاف أنظمتها السياسية، فالعنف قد أصبح أحـد المعـالم

المميزة للعالم المعاصر. وآية ذلك تزايد أشـكال الصـراع الاثني، والديني، وظهور الحركات الأصولية المسلحة داخـل مختلف الأديان والتي خاصمت مجتمعاتها وأعلنـت عليهـا حربا لا هوادة فيها، ونمـو الحركـات الفاشـية، وتصـاعد الحروب الأهلية وحروب التطهير العرقـي، والصـراعات السياسية والثقافية بين الجماعات المتعارضة في مصـالحها وأهدافها. ولم يعد أمر العنف مقصورا على ظهور أشـكال متنوعة من العنف بل أصبح يمارس بأشكال جديدة مستحدثة، كما أنه لم يعد مقصورا على الجماعات الرافضة للأوضـاع الراهنة، إذ إن عنف هذه الجماعات يقابله دوما عنف رسمي من قبل الدولة وأجهزتها القمعية، ومن شـأن هـذا العنـف المتبادل أن يؤدي إلى استثارة العنف وتفعيل آلياته وترسيخه في واقع الحياة اليومية ليصبح جزءا مكونا من الواقع المعاش إلى الحد الذي لا نكون مبالغين معه عندما نقرر بأن العنـف قد صار سمة مميزة تنسحب على معظم تفـاعلات الحيـاة اليومية العادية للأفراد والجماعات؛ إذ يكشف هـذا التفاعـل عن أشكال متنوعة من العنف يمكـن أن يخضـع تقسـيمها لمعايير متعددة، فهناك العنف الجنائي، والسياسي، والـديني،

والعرقي، والاجتماعي، والفردي، والجمعي، والجمـاهيري، والسلطوي، والمرضي، والريفي، والحضـري، والـداخلي، والخارجي...، وهذه الأشكال من العنف أصـبحت تنطـوي عليها كل مستويات وأشكال وجود البشر كافـة بـدءا مـن الأسرة، ومرورا بالتفاعلات العادية اليومية فـي الأسـواق والشوارع ووسائل المواصلات، ووصولا إلـى مؤسسـات وأجهزة الدولة[٤].

هذا هو واقع العنف في حياتنا، وهو واقـع يترتـب عليه شيوع التعصب وعدم التسامح ورفض الآخر، والتشرنق حول الذات الواحدة، وغياب التفاهم وسيادة روح العداء إلـى حد التصفية الجسدية، الأمر الذي يهدد الحيـاة الاجتماعيـة برمتها.

ويسير مفهوم العنف في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتـوبيخ واللـوم والتقريـع، وعليه فالعنف قد يكون سلوكا فعليا أو قولا. وفي الإنجليزية تشير كلمة Violence إلى السلوك الفعلي الذي ينطوي على الاستخدام المشروع وغير المشروع للقوة الماديـة بأسـاليب متعددة لأجل إلحاق الأذى بالأفراد والإضرار بالممتلكات[٥].

ويكشف استقراء الاتجاهات النظرية المتعددة والمتباينة بشأن دراسة العنف عن أنه يمكن استقطاب هذا التنوع والتباين في التعريف بمفهوم العنف في اتجاهين[٦]:

الاتجاه الأول: يرى أن العنف هو الاستخدام الفعلـي للقـوة المادية لإلحـاق الأذى والضـرر بـالأفراد وإتلاف الممتلكات. فكل سلوك يتضمن معنى الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحـاق الأذى والضرر بالـذات أو الأشـخاص الآخـرين وتخريـب الممتلكـات للتـأثير علـى إرادة المستهدف هو عنف؛ ومن ثم فالسلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهـر مـن جانـب الفاعل، والخضوع أو المقاومة المضادة مـن جانب المفعول به أو المستهدف من ممارسـة العنف. ويذهب

الاتجاه الثاني: إلى اعتبار أن العنف هـو مجموعـة مـن الاختلالات والتناقضات الكامنة فـي الأبنيـة والأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية للمجتمع الكلي. ولذلك يطلق عليه العنف الكلي

أو البنائي أو الهيكلي، وهو عنف خفي كـامن في صلب بناء المجتمع وثقافته ويتخذ أشـكالا عدة نذكر منها: افتقاد وغياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسـعي بعـض الجماعـات الاجتماعية للانفصال عن الدولـة، وغيـاب العدل الاجتماعي، وحرمان جماعات بعينهـا داخل المجتمع من مباشـرة كـل أو بعـض حقوقها السياسية، وعدم إشـباع الاحتياجـات الأساسية المادية والإنسانية لقطاعات عريضة من السكان في المجتمع. وبالتالي يتعين علينا إن أردنا الكشف عن أبعاد ظاهرة العنـف أن نقوم بتحليل السياق الاجتماعي الكلي للمجتمع.

ويعد العنف السياسي من الظواهر التي دار حولهـا الكثير من الجدل[٧]، ويمكن تناوله من جوانب عديدة، فهـو يشير إلى كافة الممارسات التي تتضمن استخداما فعليا للقـوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلـق بشـكل نظام الحكم وتوجهاته الأيديولوجية وسياسـاته الاقتصـادية والاجتماعية. وفي سياق العنف السياسي يمكن أن نميز بـين

العنف الصادر عن النظام الحاكم بمؤسسـاته القمعيـة إلـى المواطنين أو الجماهير بالإطلاق، أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم وذلك لضـمان اسـتمرار النظـام واسـتقراره، وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة للنظام أو إخمادها. وتتم ممارسة هذا العنف الرسمي والمشروع والذي تستخدمه أنظمة الحكم لضبط مجتمعاتها من خلال الأجهـزة القمعيـة المتنوعة كالشرطة والجيش وأجهزة الأمن والاسـتخبارات، والقوانين الاستثنائية والمحاكم والسجون. والنوع الثاني هـو العنف غير الرسمي وغيـر المشـروع والـذي تسـتخدمه الجماهير والقوى والجماعات الطبقية السياسـية المتنافسـة والمتصارعة، وتنظيماتها السياسية والاجتماعية المشـروعة وغير المشروعة، العلنية والسرية، وهي تتوجه بهذا العنـف ضد النظام الحاكم ورموزه ومؤسساته لأجل تحقيق أهـداف محددة، ويتخذ هذا العنف شكل التظاهرات، والإضـرابات، وأعمال التخريب والتدمير، وعمليات الاغتيـال، وتأسـيس تنظيمات وحركات انقلابية. وبالقطع تتباين الأهداف السياسية التي تسعى القوى الممارسة للعنف السياسي إلى تحقيقها تبعا

لطبيعة هذه القوى، وحدود قوتها، وموقعهـا مـن السـلطة السياسية، وطبيعة توجهاتها الأيديولوجية.

وقد استخدمت مقاييس عديدة للعنف السياسـي فـي كثير من البحوث والدراسات المعاصرة، فمن بينها ما يجمع بين مقاييس درجة التأثير على الأمة، ومدى اشتراك السكان بفاعلية في عمليات العنف، ومدى العنف، ودرجـة قوتـه، ومدى تأثيره في الاضطرابات الداخلية. وهنـاك دراسـات استخدمت مقاييس عدد أحداث العنف والحكم المسبق عن قوة الأحداث للأشكال المختلفة للعنف. وثمة دراسات اعتمدت في قياس العنف السياسي على عدد الضحايا والقتلى الناجم عـن أحداث العنف. والواقع أن قوة العنـف السياسـي يمكـن أن نحددها بالنظر إلى ثلاثة عناصر أساسية يجب وضعها فـي الاعتبار عند التحليل وهذه العناصر هي: درجة المشـاركة داخل المجال الاجتماعي الذي يقع فيه العنف، والقوة المدمرة للفعل العنيف أو درجة كثافته وحدته، وثالثا الوقـت الـذي يستغرقه العنف، ونعني هنا استمرارية العنف[٨].

ومن الممكن تحديد مجموعة من المعايير التي يمكن بالنظر إليها تصنيف ممارسات وسـلوكيات العنـف والتـي اعتمدها البحث على النحو التالي[٩]:

- شكل السلوك العنيف وطبيعته: والتي قد تكون إضرابات، تظاهرات، أحداث شغب، تمرد عام، عمليـات اعتقـال، عمليات تعذيب، عمليات اغتيال، عمليات إعدام، عمليـات تدمير وتفجير.
- أهداف الفعل العنيف ودوافعه: وهـذه يمكـن أن تكـون سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو دينية، أو إجرامية.
- القوى الممارسة للعنف: وهذه القوى يمكن تحديدها بالنظر إلى أساسها الاجتماعي الطبقـي، والمحـددات الأخـرى لوجودها الفردي والاجتماعي، أو بـالنظر إلـى كونهـا مؤسسات قمعية رسمية كالشرطة والجيش.
- حجم المشاركين في أعمال العنف: فتكون بصـدد عنـف فردي أو محدود ينخرط فيه عدد قليل مـن الأفـراد، أو عنف جماعي تمارسه جماعات اجتماعيـة أكثـر عـددا ويرتبط بعمليات واسعة مـن الحشـد والتعبئـة النفسـية والاجتماعية لممارسي العنف.

- معيار التنظيم: حيث نواجه عنفا مخططا ومنظما، أو عنفا غير منظم وعفوي وتلقائي.

وفي تقديري أن العنف الـذي مارسـته الجماعـات السياسية الإسلامية هو نمط من العنف السياسي إلا أنه يأخذ هوية وطابعا دينيا إسلاميا. وهو عنف نجد جذوره وأركانـه ومسوغاته في قراءة بعينها للإسلام تتبناها هذه الجماعـات، وإن شئنا الدقة قلنا إنهـا عمليـة أدلجـة Ideologisation للإسلام. وبإمكاننا أن نحدد معالم هذه القـراءة أو الأدلجـة وكيف تسوغ العنف وتجيزه على النحو التالي:

يشكل العنف فـي تصـور الجماعـات السياسـية الإسلامية للإسلام منهج حياة وحركة وفعلا. فالإسلام عقيدة تتأسس على التوحيد الكامل والخضوع الشامل والمطلـق لله. ومهمة الوجود الإنساني بكامله هي إخلاص وإقرار العبودية لله وحده. وينسحب هذا الطابع التعبدي ليشمل كـل أنشـطة الإنسان. وبما أن الله هو وحده خالق هذا الكون بما فيه ومن فيه، فهو وحده المتفرد بالتشريع للبشر جميعا وليس من حق أحد اغتصاب هذا الحق الإلهي أو ادعاء الحاكمية؛ فالحاكمية يتفرد بها الله وحده وواجبنا الالتزام والتنفيذ الحرفي بكل مـا

أمرنا الله به في القرآن أو عبر سنة النبي صلى الله عليه وسلم كأساس للحكم، ومن ثم يكون الامتثال الكامل بما أنزله الله. وغاية إقامة الحاكمية الإلهية ليست مجرد إقامة العدل، وإقرار المساواة والحق في دولة ومجتمع مسلمين وفقا للنموذج الأول الذي أقامه الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة، وإنما الغاية هي إقرار الطاعة التامة الخالصة والمطلقة لأوامر الله، وعلى ذلك يعد مجرد التساؤل عن الحكمة من هذه الأوامر الإلهية خروجا عن تلك الطاعة، ذلك أن إقامة الدولة المسلمة هو تنفيذ لأمر إلهي[١٠].

ولا تخرج العناصر الثلاثة الرئيسية المذكورة ضمنا في الفقرة السابقة وهي بالتحديد: العبودية، والحاكمية، والطاعة المطلقة، أقول لا تخرج عن إطار العقيدة والتوحيد وهذه بدورها تعد قضية مطلقة لا تحتمل المواقف الوسطى أو التهادن بشأنها، ولأن التصديق الغيبي، وليس البرهان العقلي، هو مجال العقيدة، أضحى الإيمان هو الجسر الوحيد الذي يربط هذه الجماعات بالمجتمع الذي تعيش فيه، واكتسى مفهوم الإيمان لديها طابعا صارما لا يقبل التأويل ولا يحتمل الكثير من التفسير. فالمؤمن الصحيح في عرف الجماعات

هو من يقر بالتوحيد، ويجعل غاية وجوده إخلاص العبادة لله. وهذا لا يتحقق إلا برد الحاكمية وجعلها لله وحده ويكون ذلك بتطبيق أوامره كاملة. وكل من لا يرى ذلك الرأي، أو يتأول فيه، يكون ممن يؤمنون ببعض الكتاب ويكفـرون بـبعض، وجزاء من يفعل ذلك هو الخزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب[11].

ووفقا لهذا التصور لم يعـد الاعتقـاد بألوهيـة الله، وتقديم الشعائر التعبدية له أمرا كافيا لكي يصـبح المجتمـع مسلما، وإنما لا بد للمجتمع بأسره من إنكار حاكمية غير الله، فينكر الحكام من البشر من نظام وشـرائع وقـيم وعـادات وتقاليد وتصورات ورؤى... وإلا عد هذا المجتمع مجتمعـا جاهليا ومرتدا عن الإسلام. فالجاهلية ليست مرحلة تاريخيـة مضت، وإنما هي وضع مجتمعي يتصف بغيـاب الحاكميـة الإلهية وسيادة حاكمية البشر. وكل مجتمع محكوم بقـوانين من صنع البشر هو مجتمع جاهلي وكافر بالضـرورة حتـى ولو ادعى أهله أنهم مسلمون ملتزمـون بقواعـد الإسـلام الخمس، وكانت شهادات ميلادهم تشهد بأنهم مسـلمون. لأن الإسلام الحق هو إقرار عقيدة لا إله إلا الله بمدلولها الحقيقي،

وهي رد الحاكمية لله في كل أمور حياتنا بشمولها وكليتهـا، وطرد من يعتدي على سلطان الله ويغتصب حـق الربوبيـة بدعوى الحاكمية لنفسه من دون الله، وعليه يتأسس التكفيـر على غيبة الحاكمية الإلهية[١٢].

وترى الجماعات أن حكامنـا سـقطوا فـي الكفـر الصريح الذي أخرجهم بالضرورة من ملة الإسلام. والدولـة تتحمل وزر إفساد الرعية وإبعادها عـن صـراط الإسـلام المستقيم، كما أنها تحارب الله ورسوله وتستعين في حربهـا هذه بالكفار والملاحدة واليهود والنصارى لأجل وأد دعـوة التوحيد. (إنَّما جزاء الَّذِين يحاربون اللهَ ورسوله ويسعون فِي الأرض فساد أن يقتَّلوا أو يصـلَّبوا أو تقطَّـع أيـديهم وأرجلهم مِن خِلافٍ أو ينفوا مِن الأرض ذلِك لهم خِزي فِـي الدنيا ولهم فِي الآخِرةِ عذاب عظِيم). أما المجتمع الجاهلي فبما أن بلاغ الله ودعوته قد وصلت إليه، وبما أن الرسـالة اكتملت ورضي الله للأمة الإسلام دينا، فلا مكان إذن للدعوة الهادئة المتنامية وإنما الاسـتعلاء بالإيمـان علـى هـؤلاء الجاهلين، والمضي قدما في تأسيس قواعد الدولة الإسـلامية التي تعمل على ضم جماعات ومجتمعات جديدة[١٣].

ومن الطبيعي في ظل هذه الصيغ الأيديولوجية بشأن جاهلية المجتمع وكفر الدولة والحكام؛ أن يكتسـب العنـف طابعا تأسيسيا وجوديا ودينيا. فهـو عنـف شـامل موجـه للطاغوت وللمجتمع الذي يتخذ من هذا الطاغوت ربا يشـرع له من دون الله. عنف يتجاوز اغتيـال الحكـام ومعـاونيهم ورموز نظام حكمهم، إلى تدمير يصيب المجتمـع الجـاهلي الآثم، وبالتالي فلا وسيلة ولا نهج غير العنف في الصدام مع دولة الطاغوت وأدواتها ومؤسساتها، ولا تصالح بأي حـال بين أهل التوحيد وأهل الشرك، فجهاد الطواغيـت فريضـة واجبة لإخراج الناس من عبادة الطـاغوت إلـى عبـادة الله وحده. أما المجتمع الجاهلي فيجب معاملته بخشونة وصرامة وغلظة بل وقسـوة يسـتحقها بفعـل ارتـداده إلـى حـال الجاهلية[١٤].

وهذا الطابع الوجودي التوحيدي هو الذي يجعل من العنف الذي تمارسه الجماعات السياسية الإسلامية عنفا دينيا برغم أن أهدافه ووسائله تقع على مسرح السياسة والاجتماع. ولا يعني التأكيد على أهمية العنف الديني - كمفهوم تحليلـي يصف على وجه الدقة الممارسات العنيفة التي قامت بها هذه

الجماعات - أن الإسلام دين للعنف، وإن كان هذا النفـي لا يعني أيضا خلو الإسلام كدين من أي مكون عنفـي. فمـن الممكن العثور على هذا المكون العنفي ليس في الإسلام فقط وإنما في جميع الأديان الحية في عالم اليوم، السماوية منهـا والأرضية أيضا، وإن اتخذ هذا العنف صورا مختلفة في كل دين(١٥). ويكشف استقراء تاريخ الإسلام عن أنه قد عـرف دوما ذلك العنف الديني الذي يعتمد ثنائية الإيمـان والكفـر، ودار الإسلام ودار الحرب والتي تضفي على هـذا العنـف قداسة تسوغه وتجيزه وتبرره. فعلى امتداد تاريخ الإسلام - وهو ليس استثناء من بـين الأديـان الأخـرى - نجـد أن الجماعات الاجتماعية المتعارضة في مصـالحها وأهـدافها الدنيوية الأرضية قد اعتمدت مطلق الدين وصحيح الإيمـان في صراعاتها الطبقية السياسية وفي الحكم علـى المجتمـع والدولة والنظم والأفراد بكونهم مؤمنين أو كفرة، وكذلك في وصفها وتقييمها للسياسات والممارسات بكونهـا مسـلمة أو جاهلية.

وتكمن أهمية مفهوم العنف الديني لـيس فقـط فـي صحته من الناحيتين النظرية والتاريخية، وإنما فـي قدرتـه

على أن يقدم لنا مسارا ومدخلا تحليليا أقرب، في تقـديري، إلى الصواب، العنف الذي تمارسـه الجماعـات السياسـية الإسلامية. وإذا كان هذا المسـار والمـدخل يركـز علـى المتغيرات الفكرية والاعتقادية والأيديولوجيـة فـي فهمـه لظاهرة العنف الذي خبره المجتمع المصري علـى امتـداد الربع الأخير من القرن العشرين، إلا أن ذلك لا يعني حجب المصالح الماديـة الحقيقيـة، أو طمـس حقـائق الصـراع الاجتماعي السياسي الـذي يخوضـه أعضـاء الجماعـات الإسلامية باعتبارهم عناصر تنتمي إلى تكوينات اجتماعيـة طبقية معينة. وهذه العناصر، فـي ظـل شـروط تاريخيـة محددة[١٦]، أدارت صراعها مع نظام الحكم داخـل الإطـار الديني الإسلامي، وخاضت حربها الطبقيـة باسـم الإسـلام وبوحي من مبادئه وكما قرءوها هـم؛ فأضـحى الإسـلام أيديولوجية سياسية لصياغه، والتعبير عن مطالبهم في العدل والحرية والمشاركة والاحتجاج وفي دمج النظـام والحكـام بالجاهلية والكفر والفساد والانحلال لإقامة المبرر الشـرعي الديني للخروج على النظام، ولاستخدام العنف لقتل رمـوزه، وتدمير النظام كلية سعيا لإقامة نظام إسلامي صحيح[١٧].

وبالنظر إلى كون الإسلام يعد مكونا ثقافيـا ونفسـيا مترسخا في أذهان الجماهير المسلمة ووجدانها وفي ثقافتهـا ومعاشها اليومي، كما أنه يحتل مكانا جوهريا فـي عمليـات التنشئة الاجتماعية منذ السنوات الأولى لحياة الأجيال الجديدة الوافدة وعلى امتداد تاريخ حياتهم في البيـت، والمدرسـة، والمسجد، وعبر وسائل الإعلام...، فإن الأمر لا يتطلب بعد ذلك سوى جهود قليلة نسبيا لتسييس هذه التنشـئة والتعلـيم الديني بحيث يتحول الانتماء الديني إلى مذهب ديني سياسـي يتحدث بلغة مألوفة للمسلمين وليست غريبة عليهم كما هـو الحال بالنسبة لأية أيديولوجية علمانية أخرى ليبرالية كانت أو ماركسية. وعليه فالجماعات الإسلامية وإن ربطـت اسـمها بالدين الإسلامي، واسـتلهمت تصـوراتها منـه، واحتمـت بتشريعاته في مواجهة واقع المجتمع، إلا أنها لا يمكنهـا أن تتحرر من انتمائها إلى تناقضـات هـذا الواقـع. فأعضـاء الجماعات الذين التقينا بهم يذهبون، هم والكثيرون غيـرهم، إلى أن دوافعهم للاحتجاج والتمرد والثـورة هـي الإيمـان الصحيح، وطاعة الله، ورغبتهم في إصلاح المجتمع وإقامـة مجتمع ودولة مسلمين. ونحن نرى أن الـدوافع الجوهريـة

المحركة لهم هي انعكاسات الأزمة الاقتصادية المتفاقمة على حياتهم والتي دفعتهم إلى التفكير في الظلم الاجتماعي وغياب الديمقراطية، ومن ثم فهم يطرحون قضية أخلاقية النظام برمته وصولا إلى تقرير خروجه عن صحيح الدين؛ وعليه فبرغم دوافع التدين المعلنة ودعاوى اتباع شريعة الإسلام، فإن العامل الرئيسي والمهم الذي دفع هؤلاء إلى تشخيص الواقع الراهن وتقييمه ومراجعته دينيا هو الأزمة الاقتصادية والسياسية بكل مشتملاتها.

في الحقيقة، الجماعات السياسية الإسلامية هي جماعات طبقية تسعى إلى السلطة السياسية، وترغب في الوصول إلى الحكم مثل غيرها من الجماعات الطبقية الأخرى وأحزابها السياسية، وذلك لتشغيل مشروعها الاجتماعي. وهي تناضل من أجل ذلك بكل الأشكال، إلا أنها في نضالها تعتمد الدين الإسلامي والوعي الديني لتحقيق أهدافها، وبالتالي فهي تدفع بالدين ليكون في قلب الصراع السياسي والاجتماعي كعامل فعال في عمليات التعبئة، وفي إكساب مشروعها قداسة تبرره وتسوغ قبوله. إن عملية أدلجة الإسلام التي قامت بها الجماعات السياسية الإسلامية

إنما تشكل في تقديري الشرط الفكري الموضوعي الوسـيط الذي تفاعل مع الشروط الماديـة الموضـوعية الأساسـية لتشكيل محددات العنف الديني وشروطه.

(ب) الإجراءات المنهجية:

إن هدف البحث ومهمته الأساسية، وكما ذكرت قبلا، هو تقديم تأويل سوسيولوجي لظواهر العنف السياسي الديني الذي بلغ مداه على امتداد السنوات الأولى مـن تسـعينيات القرن العشرين. وعليه فالبحث يغطي فترة زمنيـة محـددة قوامها سبعة أعوام فقط تبدأ بعام ١٩٩٠ وصولا إلـى عـام ١٩٩٦. واختيار تلك الفترة فرضته عوامل موضوعية علمية وعملية منها حداثة الفترة، ووجود كم مناسب مـن البيانـات والمعلومات عن وقائع وأحداث العنف الديني خلافها، فضلا عن أنه مع بداية هذه الفترة أخـذت تتبلـور فـي المجتمـع المصري ملامح مرحلة جديدة فـي اسـتراتيجيات تطـوره الاقتصادي الاجتماعي والسياسي.

ولقد تطلب تحقيق هدف البحث ومهمتـه الاسـتعانة بأساليب وأدوات بحثية متنوعة تكاملت معا لإنجـاز مهمـة

البحث، فاستخدم الأسلوب الوصفي الكمي والكيفي معا، كما اعتمد البحث على الملاحظات الذاتية المباشرة للباحث والتي دأب على تسجيلها وتدوينها بحكم اهتمامه الأكاديمي والوطني بهذه الظاهرة وعلى امتداد العقود الثلاثة الممتدة من مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وذلك أيضا بحكم كون الباحث طرفا ينتمي إلى المجتمع الذي يبحث قضاياه وليس مشاهدا لهذه القضايا عن بعد. وعبر هذه الملاحظات حاول الباحث أن يتجاوز حدود المراجع العلمية والدوريات الأكاديمية إلى المعايشة الميدانية مع أطراف مجتمعية متنوعة ومتباينة في وجودها الاجتماعي والفردي وعبر مواقع عديدة داخل المجتمع المصري. واستطاع الباحث عبر هذه المعايشة أن يقف على اشتراطات العنف الديني ومحدداته، وكذلك إدراك المزاج النفسي والبيئات الاجتماعية اللتين أسهمتا مع متغيرات أخرى عديدة في وجود العنف الديني الذي فرض نفسه على حياة المصريين زهاء ثلاثة عقود كاملة من الزمان.

كما اعتمد البحث أيضـا علـى الملاحظـات غيـر المباشرة لآخرين خبروا ظواهر العنف الديني وانخرطوا في عضوية الجماعات التي مارسته، وذلك من خلال:

(أ) إجـراء مقـابلات مباشـرة ومتعمقـة In – depth interviews مع عشرة أعضاء ينتمون بحكم التوصـيف الأمني والأحكام التي صدرت بحقهـم إلـى الجماعـات السياسية الإسلامية المسلحة، واعتمادا على دليـل مقابلـة يحتوي، فضلا عن البيانات الأساسية ومحـددات الوجـود الفردي والاجتماعي لهؤلاء الأعضاء، جملة الظروف التي أحاطت بهم، والتي أثـرت فـي تكـوينهم واتجاهـاتهم، ورؤيتهم للأسباب والمحـددات الاقتصـادية والسياسـية والاجتماعية والثقافية والدينية التي دفعت إلى تفجر العنف الديني في مصر، وكـذلك حـق ومشـروعية اسـتخدام الجماعات للعنف من وجهة نظرهم.. هذا وقـد اسـتخدم البحث فقرات Quotations من إجابات المبحـوثين فـي توضيح قضاياه، وفي التدليل على ما انتهـى إليـه مـن استخلاصات(١٨).

(ب) قراءة وفحص وتحليل الأقوال التي وردت على لسـان أعضاء الجماعات السياسية الإسلامية الثلاث التي تمكـن الباحث من الإطلاع على ملفـات قضـاياها[١٩]. وكـذلك الوثائق الفكرية والمنشورات الصادرة عن هذه الجماعات. وإذا كان البحث قد اعتمد هنا على النصوص المكتوبـة، فإن الأسلوب العلمي الذي استخدم في التعامل مـع هـذه النصوص يجمع ما بين تحليلها إلى قضايا وأفكار محـددة وأولية تكشف عما تحويه من أفكار ورؤى وتصورات؛ ثم إعادة تركيب هذه القضايا والأفكار ثانية في بنـاء كلـي يحقق أهداف البحث ويجيب عن تساؤلاته المطروحة.

ثالثا

التحولات البنائية وتأسيس وضعية القهر

(أ) التحولات الاقتصادية والقهر الاقتصادي:

صعد الرئيس مبارك إلى قمة السلطة في مصر في وقت كان الاقتصاد المصري يتسم بعدة ملامح أساسية تكسبه صفة الأزمة الممتدة. فمعدل التضخم آخذ في التصاعد من ١٠% في أواخر السبعينيات ليصل إلى ٣٣% في منتصف الثمانينيات وانخفض معدل نمو الناتج المحلي من ١٩% ليصل إلى -٢% خلال نفس الفترة في الوقت الذي تسارع فيه معدل نمو السكان بما يفوق نمو الناتج القومي الإجمالي، كما ارتفع معدل البطالة من ٧% تقريبا حتى وصل إلى ١٥% من إجمالي قوة العمل المصرية.. وانخفضت القيمة الحقيقية لأجور موظفي الحكومة والقطاع العام لدى مقارنتها

بالزيادة الحادثة في الأسعار خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٨. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأجـور بمعـدل ١٥٩%، ارتفعت الأسعار بمعدل ٦٠٠%. وكانت محصـلة ذلك التفاوت أن أضحى ما يقرب من ٤٠% مـن مجمـوع السكان في مصر يعيشون تحت خط الفقـر. كمـا تفاقمـت الديون الخارجية من ٢١ مليار دولار في عام ١٩٨٠، لتصل إلى ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ مع مستحقات سنوية للديون تزيد على خمسة مليارات جنيه مصري، وهذه المسـتحقات بدورها كانت تكفي لامتصاص ما يزيد على ٤٠% من قيمة الصادرات المصرية، وعلى حوالي ٥٠% من حصيلة كـل العملات الأجنبية بما في ذلك دخل قناة السويس، وعائـدات البترول، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج[٢٠].

وكانت المحصلة لكل ما سـبق القاعـدة الإنتاجيـة للاقتصاد المصري، وعجزه عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان، وتكريس تبعيتـه للخـارج لتصـبح مفـاتيح إدارة الاقتصاد الوطني في يد القوى الأجنبية، ومن ثم اسـتنزاف موارده، ووأد قدرته الذاتية على النمو. ومع اقتراب منتصف الثمانينيات اختلت أطراف معادلة العدالة الاجتماعية وانعكس

ذلك بدوره على قطاعات طبقية واسعة من المصريين وعلى وجه الخصوص الطبقات الدنيا والوسطى.

وفي مواجهة ضعف البنيـة الاقتصـادية للمجتمـع المصري وتدهور مستوى كفـاءة القطـاع العـام وتـراكم خسائره؛ اضطرت الحكومة المصرية إلى توقيع اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٧، تمت على أثره جدولة جزء من الديون الخارجية لتخفيف حدتها، ورغم ذلك ظـل الوضع متأزما كما هو مـن حيـث انهيـار معـدل النمـو الاقتصادي مصحوبا بالتضخم الحاد والتراكم في البقية الباقية من الديون الخارجية وفوائدها.

ولهذه الاعتبارات وقَّعت الحكومة المصرية، ثانيـة، اتفاقيات أخرى مع صندوق النقد الدولي فـي مـايو ١٩٩١، ومع البنك الدولي في يونيه ١٩٩١، ونادي باريس لتطبيق ما عرف وقتئذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي: Economic Reformation and Structural Adjustment وكذلك اتفاقية القرض الهيكلي Structural Adjustment Loan. على أن تتم إجراءات تنفيذهما بداية من العام المالي ١٩٩٢/٩١. وكانت بنود، وأن شـئنا الدقـة شروط، هذه الاتفاقات تنص بوجه عام على ضرورة خلـق

اقتصاد غير مركزي بعيدا عن توجيه الدولة وتدخلها، ودعم القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية، وتحجيم دور القطـاع العام والحد من نشاط مؤسساته الإنتاجيـة، وإطـلاق قـوى السوق، وتحرير أسعار الصرف، وإزالة كافة القيـود أمـام الاستثمارات الخاصة، وخفض الدعم الحكـومي، وخفـض الإنفاق الحكومي العام، وتقليص معدلات التوظيف إلى أدنى حد ممكن(٢١). وقد تم تطبيق المرحلـة الأولـى مـن هـذه السياسات حيث تمكنت الحكومة المصرية من تحقيق عدد من الإنجازات الناجحة على الأصعدة المالية والنقدية من حيـث كونها إنجازات اقتصادية طويلة المدى، إلا أنها جاءت بالفعل على حساب متطلبات وحاجات اجتماعية في المدى القصير، مثل مستويات العمال والتوظيف والدعم والدخول والأسعار.. الأمر الذي أدى إلى ازدياد حدة التفاوت والتمايز الاجتماعي بين المصريين على نحو ما سيتبين لنا فيما بعد.

ونلاحظ أنه في الوقت الذي تقلـص فيـه الإنفـاق الحكومي العام، فإنه لم تتم عملية إعادة توزيـع الإنفاقـات بصـورة عادلـة علـى القطاعـات الإنتاجيـة والخدميـة والاستثمارية على السواء. وكانت الزيـادة السـريعة فـي

إيرادات الدولة مقرونة بزيادة الضـرائب غيـر المباشـرة كضريبة المبيعات وامتداداتها، وبالتالي زاد الدخل الحكومي المتولد من الضرائب زيادة كبيرة من ١١,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ ليصل إلى ١٥,٥ مليون جنيه عـام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٢٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١، ثـم إلـى ٢٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢، ثم إلى ٣١,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٤/١٩٩٣[٢٢]. وقد أرهقت هـذه الضـرائب قطاعـات مختلفة من المجتمع من ذوى الدخول المحـددة والثابتـة إذ فرضت عليهم أعبـاء إضـافية علـى السـلع والخـدمات الاستهلاكية والإنتاجية التي يتعاملون معها.

ونتيجة لضغط الإنفاق الحكومي العام انخفض نصيب الدعم من جملة الإنفاق الجاري. فبعد أن كـان الـدعم ٧,٦ مليون جنيه في بداية سـنوات تطبيـق برنـامج الإصـلاح ١٩٩٢/٩١، انخفــض إلــى ٤,٥ مليــون جنيــه عــام ١٩٩٣/١٩٩٢، ثم إلى ٣,٥ مليـون جنيـه للعـام المـالي ١٩٩٤/٩٣[٢٣]. وترتب على ذلك انخفاض معدل الاستهلاك العام مـن ١٤,٣ عـام ١٩٨٨/٨٧ إلـى ١٠,٨٦% عـام ١٩٩٣/١٩٩٢، كما انخفضت أسعار المستهلك Consumer

Price إلى ١١,١% عامي ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٠/٨٩ حيث كانت ٢١,٢%[٢٤].

وتكشف النظرة المدققة لتطور معدلات التضخم فـي مصر خلال سنوات تطبيق البرنامج عن حقيقة الأزمة التـي تعاني من وطأتها الفئات الفقيرة ومحدودو الدخل في مصر. حيث يشير تقرير التنمية البشرية الصـادر عـن البرنـامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣، وكـذلك تقريـر البنـك الدولي عن التنمية في العالم في نفس العام، إلى ارتفاع معدل النمو النسبي للتضخم في مصر مـن ١١,٩% فـي الفتـرة ١٩٩٠/٨٠ إلى ١٢,٥% في ١٩٩١/٩٠، ثم وصـوله إلـى ٢٢,٣% عام ١٩٩١. وتشير النشرة الاقتصـادية الشـهرية لمصر في فبراير ١٩٩٥ إلى انخفاض هذا المعدل في الفترة اللاحقة حيث سجل ١٢,١% عام ١٩٩٣ ثم إلى ٨,١% عام ١٩٩٤[٢٥].

ويشكل التضخم عبئًا كبيرا على الفقراء ومحـدودي الدخل حيث يشير إلى استمرار ارتفاع معدل أسـعار السـلع والخدمات الأساسية، وعدم التناسب بين الزيادة الحادثة فـي الأجور وتلك الحادثة في أسعار السلع الاستهلاكية التي يتجه

إليها أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة لإشباع احتياجـاتهم الأساسية خاصة فـي مجـال الغـذاء وبالتحديـد الحبـوب والنشويات. إذ ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية مع شـروع الحكومة المصرية في تطبيق سياسـات التكيـف الهيكلـي وتحرير السياسات السعرية والتسويقية الزراعيـة وتقلـيص برنامج دعم الغذاء. فقد زادت الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في المناطق الحضرية من ١٠٧,٤% فـي عـام ١٩٨٧ لتصل إلى ٢٤٣,٥% عـام ١٩٩٢، وزادت أسـعار الحبوب والنشويات داخل مجموعة الأغذية والمشروبات من ١١٢,٩% لتصل إلى ٣٤٨ % خلال نفس الفتـرة. وفـي المناطق الريفية زاد الرقم القياسي للأغذية والمشروبات مـن ١٠٢,٨% ليصـل إلـى ٢٣٠% وزادت أسـعار الحبـوب والنشويات مـن ١٠٠,٢% إلـى ٢٨٧,١% خـلال نفـس الفترة[٢٦].

يأتي كل ذلك على حساب الفقراء الذي يستفيدون من الدعم، حيث يبتلع التضخم أي زيادة محـدودة نظـرا علـى دخولهم. فكيف يكون الحال إذا علمنا أن الأجور في مصر لم تتطور بما يواكب الزيـادة الحادثـة فـي أسـعار السـلع

الاستهلاكية. ففي حين انخفضت القيمة الحقيقية لأجور العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام خلال فترة التسعينيات، وكانت هناك زيادة محدودة في أجور العاملين في القطاع الخاص، أشارت الإحصاءات في مطلع عام ١٩٩٥ إلى أن متوسط الأجر السنوي للفرد في مصر ارتفع بنسبة ٢٥٠% خلال الفترة ١٩٨٤/١٩٩٤، في مقابل زيادة الأسعار بمعدل ٥٠٠% خلال نفس الفترة، الأمر الذي يعني في الحقيقة انخفاض الأجور الحقيقية خلال نفس الفترة بنسبة ٢٥٠%!!(٢٧).

وبناء على ذلك شهد المجتمع المصري تفاوتا حادا في توزيع الدخول بين السكان، وهو تفاوت من شأنه أن يؤدي إلى ازدياد معدلات الفقر وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر لتصل إلى ٣٣% من مجموع السكان. إذ تشير نتائج بحوث الدخل والإنفاق التي أجريت بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩١/٩٠ إلى أن معدل الدخل الشهري للأسرة التي يصل متوسط عدد أفرادها إلى خمسة أفراد لا يتجاوز ٣٠٠ جنيه في حين أن الحد الأدنى اللازم لبقاء الفرد حيا هو ٨٠ جنيها شهريا. كما

اتضح أن نسبة الفقراء في حضر المجتمع المصري بوجـه عام تصل إلى ٣٥,٨٨% من مجموع سكان الحضـر، فـي حين أن القطاع الريفي يحوي نسـبة فقـراء تصـل إلـى ٣٤,١٠% من إجمالي الأسر في الريف المصري بوجه عام. ويعني هذا أن هؤلاء الفقراء لا يحصلون علـى احتياجـاتهم المادية الأساسية، وبالإضافة إلى ذلك يوجد في ريف الوجـه القبلي بمفرده ٦٣,١٤% من إجمالي فقراء الريف المصـري بوجه عام[٢٨].

وعلى صعيد آخر أحدثت هذه السياسات والبـرامج تأثيرا سلبيا بالغا على الإنفاقات الحكوميـة الموجهـة إلـى الخدمات العامة والتي تعتمد عليها وتستفيد منهـا الجمـاهير الشعبية أو الطبقات الدنيا والفقيرة من المصريين؛ إذ تشـير قراءة مخصصات الميزانية الحكومية للتعلـيم إلـى تـدهور الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي على التعليم خلال الفتـرة من ١٩٩٣/٨٢ إلى ١٩٩٠/٨٩ بانخفاض قدره ٢٠% طوال تلك الفترة. أما بعد بدء برنامج الإصلاح فنجد أنـه بـرغم ارتفاع مخصصات التعليم قبل الجـامعي بنحـو ٨% عـام ١٩٩٠/٨٩، إلا أنها عادت للانخفاض ثانية بمقـدار ١,٤%

عام ١٩٩٢/٩١[٢٩]. وتشكل الأجور والمرتبات نحـو ٨٠%
من إجمالي الإنفاق على التعليم، وفي ظل توجه الحكومة إلى
تحجيم أي توظيف حكومي إضافي جديد في قطـاع التعلـيم
لتخفيض المرتبات لنا أن نتصور التأثيرات السلبية إزاء كـم
وكيف الخدمات التعليمية المقدمة. ومع خفض الدعم، وفـي
ظل السياسات السعرية المنتهجة ستكون هنـاك انعكاسـات
سلبية بالقطع على فرص التعليم من خلال زيادة تكلفته وتأثر
عرض المستلزمات التعليمية وزيـادة الرسـوم المفروضـة
عليه. ومع ارتفاع تكلفة التعليم وخفض الدعم الحكومي لـه
زادت معدلات التسـرب مـن التعلـيم مـن ٥,٥% عـام
١٩٨٠/٧٩ لتصل إلى ٥,٩% عـام ١٩٨١/٨٠، ثـم إلـى
٦,١% عام ١٩٨٢/٨١. وهو تزايد يعكـس تفـاقم معانـاة
الفقراء الذين يعتمدون على التعليم الحكومي المدعم والذي لم
يعد بمقدورهم، مع تدني مستوى هذا التعليم، وتحمل نفقـات
الدروس الخصوصية والكتب الخارجية مما يدفعهم إلى إنهاء
المشوار التعليمي لأبنائهم مبكرا والدفع بهم للانخـراط فـي
سوق العمل[٣٠]. ناهيك عن انعكاسات السياسات الإصـلاحية

هذه على مبدأ تكافؤ وتوزيع فرص التعليم ذاتها على الـذين ينالون حظا من التعليم الحكومي.

ولا يعتبر الوضع بالنسبة للخدمات الصحية أفضـل بكثير من سابقتها. فنصيب الخدمات الصحية مـن ميزانيـة الحكومة انخفض من ٣٨٤,٧ مليون جنيه عـام ١٩٩٠/٨٩، إلى ٣٨٢,٨ مليون جنيه عـام ١٩٩٢/٩١. كمـا انخفـض نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة مـن ٧,٤٠ جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٦,٩ جنيه عام ١٩٩٢/٩١. ويزداد الأمر سوءا حينما نعلم أن ٩٦,٣% مـن إجمـالي الإنفـاق الحكومي على الصحة إنما يذهب وفاء لأجـور ومرتبـات العاملين. وفيما يتعلق بعدد الأسرة بالنسبة لعدد السكان كانت النسبة في عام ١٩٨٦/٨٥ هي ٥٩٧ فرد/ سرير، وأصبحت في عام ١٩٩٢/١٩٩١ هي ٨٤٣,٩ فرد/ سرير. كما ارتفعت أسعار الدواء بنسبة ٥٠٠% عام ١٩٩٠ مقارنة بمـا كانـت عليه في عام ١٩٨٢[٣١]. وأصبح مـن المتوقـع فـي ظـل انخفاض وتدني الدخول الحقيقية للأفراد، وخفـض الإنفـاق الحكومي وتقليصه، حدوث تكالب في الطلب الجماهيري على المعروض من الخدمات الصـحية الحكوميـة. ففـي عـام

١٩٩١/٩٠ كان متوسط إنفاق الفرد في الأسـرة الحضـرية الفقيرة على الخـدمات الصـحية ٢٦,٩٦ جنيـه، والأسـر الحضرية الغنية نحو ٥٣,٩٦ جنيها. أما في القطاع الريفـي فقد كانت الأرقام المناظرة ١٢,٤٣ جنيها للأسـرة الفقيـرة، ٢٨,٢ جنيه للأسرة الغنية، الأمر الـذي يعكـس الاعتمـاد الواضح والكبير من قبل الفئات الفقيرة وذوى الدخول الثابتة والمحدودة على الخدمات الصحية والمدعمة التـي تقـدمها الحكومة. ومن المتوقع أنه بعد تخفيض الدعم الحكـومي أن تزداد تدهورا ومن ثم يقل إقبالهم عليها[٣٢].

وينسحب الوضع كذلك ليشمل حصول الفقراء علـى احتياجاتهم الغذائية. ففي الوقت الذي ينعكس فيه التفاوت في الإنفاق بين الفقراء وغير الفقراء بفعل التغير الحـادث فـي الأسعار، على مستويات معيشتهم، وفي الوقت الذي يستهلك فيه الإنفاق على الغذاء الجانب الأعظم من جملـة الإنفـاق العائلي للفقراء حيث يصل إلى حوالي ٥٧,٨% من إجمـالي إنفاق الأسرة الفقيـرة الحضـرية مقابـل ٤٦,٦% للأسـرة الحضرية غير الفقيرة، و٦٣,٧% للأسرة الفقيـرة الريفيـة، مقابل ٥٦,٦% للأسرة غير الفقيـرة، فقـد ارتفعـت هـذه

المعدلات في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار الحبـوب والنشويات والبقول الجافة والتي يعول الفقراء عليها كثيرا في توجيه إنفاقاتهم وسد احتياجاتهم الغذائية[٣٣]. ولنا أن نتصور حقيقة الوضع الغذائي بالنسبة للشرائح الفقيرة في حال خفض الدعم الغذائي، ذلك في الوقت الذي بينت فيه نتـائج بعـض البحوث والدراسات أن الدعم الحكومي، في جزء كبير منه، لا يصل في الغالب إلى مستحقيه وتلك مسألة أخـرى بالغـة الخطورة اجتماعيا وسياسيا[٣٤].

وفي مجال الإسكان نجد أنه في الوقت الذي كانت قد أفصحت فيه بيانات التعداد العام لسنة ١٩٨٦ عن وجود مـا يقرب من ٩٣٨ ألف وحدة سكنية خالية، أشارت في المقابـل إلى وجود ثلاثة ملايين أسرة فقيرة لا تجد المسكن المناسب، وأن هناك ما يقرب من مليون أسرة تسكن في منطقة المقابر. وفي مقابل ذلك جاء الإنفاق الحكومي فـي مرتبـة متدنيـة ومتأخرة نسبيا بين المخصصات المالية الحكومية للخـدمات العامة، ومن ثم ارتفعت نسبة المقيمين في المناطق العشوائية والمحرومة والفقيرة في مدينـة القـاهرة والمـدن الكبـرى الأخرى في ظل عجزهم عن إشباع هذه الحاجـة الأساسـية

وذلك بالنظر إلى تحول المسكن إلى سلعة تخضـع لآليـات العرض والطلب، مع فقدان القدرة للحصول علـى مسـكن ملائم يتناسب وأجورهم ودخولهم المتدنية. وتجدر الإشـارة هنا إلى أن لجنة تطوير المناطق العشوائية والتي كانت تهدف إلى التخفيف من حدة هذه المشكلة الحضـرية ذات الأبعـاد السياسية، لم تكن لترتبط بالأهداف التنموية قـدر ارتباطهـا بالأهداف والأبعاد الأمنية المتعلقة بمطاردة وتصفية العناصر الهاربة من التنظيمات السياسية الإسلامية المسـلحة والتـي اتخذت من هذه المناطق مخابئ لها(٣٥).

وترتبط مشكلة البطالة بكل هذه المشكلات، وعلـى وجه الخصوص الفقر وتـدني مسـتوى إشـباع الحاجـات الأساسية. وتعد مشكلة البطالة من أكثر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية حدة؛ إذ تعني البطالة ابتداء افتقاد مصدر للدخل يضمن للإنسان مواجهة متطلبات الحياة، ولم يقـدم تطبيـق برامج الإصلاح الاقتصادي بكـل مفرداتـه شـيئًا إيجابيـا لمعدلات البطالة المرتفعة، بل إن العكس هو الصحيح. فمنـذ منتصف السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات شـهدت سـوق العمل المصرية تغيرات كمية ونوعية ملحوظة، فقد تزايـدت

معدلات البطالة بوجه عام، وظهرت البطالة السافرة كظاهرة جديدة تميزت بها سوق العمـل المصـرية. وقـد أشـارت إحصاءات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة ارتفـع في مصر بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي مـن ٦% مـن إجمالي قوة العمل المصرية إلى ٨,٦% عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ١٤% في عام ١٩٩٢. والحق أننا يجب أن نفهم مشكلة البطالة في سياق تطبيق برامج الإصلاح وما يترتب عليهـا من بطء معدل نمو الاستثمارات وتناقص الإنفاق الحكـومي العام وتراجـع الدولـة عـن تعيـين الخـريجين. وتشـير الإحصاءات في عام ١٩٩١ إلـى أن ٩,٢% مـن إجمـالي خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس المتوسطة في مصـر من العاطلين، وبالتالي فإن الشهادات التـي حصـل عليهـا أصحابها بشق الأنفس، خاصة الفقراء منهم، قد فقدت قيمتها بفعل انعدام فرص العمل، وأصبحت الدولة بفعل توجهاتهـا وسياساتها، عاجزة عن استيعاب وتشغيل الخريجين الجـدد. هذا بالإضافة إلى ضعف إسهام المشروعات الخاصة المحلية والأجنبية في توفير فرص عمل جديدة، وذلك بـالنظر إلـى طبيعة عمل وأهداف هذه المشروعات كثيفـة رأس المـال،

وضعف وبطء الجهود التي يبـذلها الصـندوق الاجتمـاعي للتنمية في هذا الإطار[٣٦]. وعليه أصـبح إكمـال المشـوار التعليمي حتى الجامعة والذي كان يقرب الخريجين من تحقيق أهدافهم في الحصـول علـى المـال والوضـع والمكانـة الاجتماعية...، لا يفعل لهم شيئًا إذ إنهـم يواجهـون بعـدد محدود من الوظائف، وأجور متدنيـة، وإمكانـات قاصـرة للمشاركة بل ومنعدمة أحيانا تدفعهم إلى دوائـر التهمـيش، وعندئذ يكون الإحباط واليأس وتفجر الغضب والتحرر مـن الأوهام بفعل خيبة الأمل وفشل كل التوقعات والآمال.

(ب) التحولات السياسية والقهر السياسي:

على الصعيد السياسي كان المجتمع المدني في مصر خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ساحة لصراع أربع قوى سياسية متباينة في توجهاتها السياسية ومصالحها وأهـدافها. وهذه القوى هي التيار السياسي الإسلامي بكل فصائله العلنية والسرية، والقوى السياسية الليبرالية، وقوى اليسار بفصـائله المتنوعة، وأخيرا التكتل الطبقي الحاكم والمسـيطر والـذي يجسد نظام الحكم هيمنته على المجتمع بكامله. والملاحظ أن

نظام الحكم قد اعتمد بشكل يكاد يكون تاما على آليات القمع المادي في تأسيس الهيمنة وبناء النفوذ داخل أرجاء المجتمع؛ فمع بداية التسعينيات من القرن العشرين شن نظام الحكم حربا شعواء شملت كل أرجاء المجتمع المدني في مصر بهدف إعاقة أي تطور ديمقراطي، وتحجيم قوى المعارضة ووأد تنظيمات المجتمع المدني. ودارت هذه الحروب بعد اتهام نظام الحكم للإخوان المسلمين بالتعامل والتواطؤ مع الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة فضلا عن مخاوف النظام من تزايد امتدادات التيار السياسي الإسلامي وتغلغله إلى المراكز الحساسة والقوية داخل المجتمع المصري وعلى وجه الخصوص النقابات المهنية والعمالية. ولذلك أقدم النظام على اعتقال أعداد كبيرة من قيادات ونشطاء التيار السياسي الإسلامي، وقدم ما لا يقل عن ٩٠ تسعين منهم إلى محاكم عسكرية غير دستورية وغير قانونية بدءا من يناير ١٩٩٣ مع حرمانهم من المثول أمام قاضيهم الطبيعي. وتزداد الأزمة تفاقما وحدة بهجوم النظام على النقابات المهنية بإصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته بهدف إحكام قبضة النظام على هذه النقابات ولمواجهة تغلغل التيار

السياسي الإسلامي داخلها، وتبع ذلك إصدار قانون الصحافة رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ والذي يهدف إلى تكميم الأفواه وإرهاب الصحفيين الشرفاء عن متابعة وملاحقة ونشر أخبار الفساد واستغلال النفوذ ونهب المال العام[٣٧].

وبدا واضحا أن ثمة إصرارا حكوميا على مخاصمة أية محاولة للتطور الديمقراطي السليم والوقوف ضد حركة التاريخ وقمع كافة القوى السياسية التي تبحث لنفسها عن متنفس في مناخ وهواء حر طليق، "... فالتسلطية واحتكار السلطة والحيلولة دون تداولها هي الطابع العام الغالب على ممارسات النظام السياسي والذي أصبحت أهم معالمه غياب التعددية السياسية الحقيقية والفعالة، وعدم وجود مؤسسات سياسية فعالة، أو معارضة سياسية نشطة. وتفنن النظام في استلاب الحقوق الطبيعية للمواطنين في التعبير والنشر وحرية التنظيم والأحزاب، وفي الانتهاك الفاضح لكافة الحقوق الإنسانية وفي ابتداع أساليب ضرب قوى المعارضة وتحجميها، وإعاقة إمكانات تبلور قوى المجتمع المدني... "، وتصاعدت الضغوط التي يمارسها النظام والقيود المتشددة التي يفرضها على حرية الرأي والتعبير، وعلى حرية التنظيم

الحزبي والعمل السياسي ومطاردة ومعاقبة العناصر النشطة في مجال حقوق الإنسان واعتقالهم أو تقديمهم لمحاكمات غير عادلة. "... غالبا ما كان النظام يتذرع بمواجهـة الإرهـاب ليبرر التجاوز والتعسف في استمرار العمل بقوانين الطوارئ التي تشكل قيودا على حقوق المواطنين وحرياتهم، ومحصلة هذه القوانين تقول لنا: اصـمت.. اخـرس.. لا تسـمع.. لا ترى.. لا تتكلم.. لا تشارك. وأصبحنا نواجه دولة ولد فيهـا جيل وعاش حياته كاملة في ظل حالة الطـوارئ، جيـل لا يعرف معنى الحالة الطبيعيـة بـرغم الادعـاء بالشـرعية والاستقرار. وأصبح الهم الشاغل للنظام هو تأمين استمراره في السلطة، وصارت غاية أمن النظام بالمعنى المحدود لهـا الأولوية على الأمن المجتمعي بمعناه الشامل. ولتحقيق هـذه الغاية انخرط نظام الحكم في ممارسة أعمال العنف الرسمي لضرب كافة القوى المناوئة له في داخل مصر... "[٣٨].

"... ويكرس نظام الحكم هيمنـة السـلطة التنفيذيـة وتفردها والتي لا تحترم في كثير من الأحوال حق المجتمـع المدني في الاستقلال الذاتي والتعبير الحر، ولا يزال منصب رئيس الدولة فيه بقية من التراث الفرعـوني أو الفرعونيـة

السياسية، وهي ظاهرة تصيب العلاقة السياسية بخلل واضح لصالح الحاكم المطلق وعلى حساب المحكومين. وهي علاقة رأسية قوامها السلطة المطلقة والاستغلال والاستبداد والطغيان من جانب الحاكم والتحالف الطبقي الحاكم من ناحية، والتقبل والاستكانة والإذعان من جانب الجماهير من الناحية الأخرى. وتدعم الثقافة السياسية السائدة والتي تروجها أجهزة الدولة الإيديولوجية، عبر مؤسساتها وآلياتها المتنوعة، بشكل أو بآخر نمط هذه السيطرة والهيمنة وعدم التوازن والفرعونية في العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكومين... "[٣٩].

"... ويرتكب نظام الحكم خطأ فادحا بتركه أجهزة الإدارة المصرية الحكومية تمارس الهيمنة البيروقراطية الكاملة والمطلقة على كل المستويات التحتية للحياة الاجتماعية للمجتمع وكتم أنفاسه بغية ضمان الأمن، أمن النظام بالطبع، ولتنكل بالمواطنين في كل دروب حياتهم ودون حساب، وأعني هنا الإدارات الحكومية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بما تنطوي عليه هذه الإدارات من موظفين حكوميين من المفترض فيهم حماية الناس وخدمتهم

ورعاية مصالحهم. وبإمكان المراقب العادي ملاحظة التسيب الواضح في هذه الإدارات، وكذلك حريتها شبه المطلقة لتفعل ما تشاء بل ولتتكل أحيانا بالبسطاء من أهل مصر كما تشـاء ودون رقابة أو حساب، هذا فضلا عن الفساد المؤسسي الذي يفقد الدولة مشروعيتها والذي أصبح بطبيعة بنية وظائفها... "[٤٠]. إن تأمل الرقابة الحكومية الشاملة التي فرضت علـى المجتمع يجد أنها جاءت بعكس ما كان يشـتهي النظـام، إذ قضت فحسب على فرص الإصلاح الاجتماعي مـن أدنـى، دون أن تقتضي على الظروف المولدة لانعدام الأمن، ومن ثم تضاعفت احتمالات انبثاق أعمـال العنـف الشـعبية مـن المستويات القاعدية في المجتمع المصري. فعنـدما تتـراكم أسباب الغضب والإحباط ينفجـر النـاس الـذين أضـيرت مصالحهم بصورة مباغتة، تباغت الإدارة الحكومية وكأنها لم تكن قد فعلت كل ما بيدها لاستبعاد هذا الاحتمال.

ولقد مثلت الانتخابات البرلمانية فـي عـام ١٩٩٥ سواء في جولتها الأولى يوم ٢٩ نوفمبر، والثانية ٦ ديسمبر خطوة جديدة إلى الوراء في مسيرة التحول الديمقراطي فـي مصر. فهذه الانتخابات شهدت أعمال عنـف لـم تشـهدها

انتخابات سابقة منذ بداية الحيـاة البرلمانيـة فـي المجتمـع المصري. وقد عبر هذا العنف عن نفسه في تزايـد أعـداد القتلى والجرحى خلال عمليات الانتخاب والتصـويت وفـي دوائر مختلفة ومناطق جغرافية متباينة، بل وفي مناطق غير معروفة بميلها التقليدي للعنف.

ويكشف ذلك تقارير اللجنة المصرية الشعبية لمتابعة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ والتي جاءت في بيـانين صدرا عن الجولتين الانتخابيتين، حيث أكدت اللجنـة علـى انتشار عمليات التزوير وتقفيل صناديق الانتخابات بصـورة واسعة من قبل أنصار الحزب الوطني الحاكم، وتأخير فـتح لجان الاقتراع، أو فتحها قبل موعدها القانوني، أو إغلاقهـا قبل موعدها القانوني، وحالات طرد مندوبي المرشحين مـن اللجان، والاعتداء البدني على بعض المرشحين، فضلا عـن تجاوزات أخرى كثيرة أهمها تسخير إمكانيات الدولة لخدمـة مرشحي الحزب الحاكم. وذكرت حـالات تزويـر واسـعة النطاق واستخدام العنف والأسلحة والأموال، وإحياء نزاعات مهددة للسلام الاجتماعي كالطائفية والقبلية والعشائرية[٤١].

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز كاسـح لمرشـحي الحزب الوطني الحاكم؛ إذ حصل على ما يقرب مـن ٩٤% من جملة مقاعد مجلس الشعب، ولم تحصل قوى المعارضـة على تنوعها وتباينها إلا على ٤% من جملة المقاعـد. "... الأمر الذي يطرح سؤالاً مهما حـول جـدوى المعارضـة وتمثيلها، وثقلها في البرلمان وبالتالي قدرتها على الدفاع عن مصالح القوى الاجتماعية التي تمثلها، وأصبحنا بصدد مقدار محدود وشكلي من المشاركة لا يمكن بحال أن يخفى الطبيعة الاستبدادية لنظام الحكم، فهو يعادي أي تغيير ممكن ويقاومه مع سبق الإصرار والترصد ولا يسمح بإتاحة أيـة فرصـة لتداول حقيقي للسلطة، فهو يصر على تحجيم قوى المعارضة الوطنية وتفريغ التجربة الحزبية من مضمونها الـديمقراطي والتعددي الحقيقي، ويمارس نهج الإقصاء والعـزل للقـوى السياسية المعارضة، ويسد كل قنوات التعبير أمامها، ويحرم الجماهير الشعبية من حق التعبير عن نفسها والـدفاع عـن مصالحها من خلال القنوات الرسمية في البرلمان والأحزاب والنقابات المهنية والصحافة... "[٤٢].

رابعا

حصاد التحولات: الآثار الاجتماعية والسياسية

كـان الهـدف المنشـود مـن مشـروع الإلحـاق والخصخصة والانصـياع لإدارة السـوق العـالمي وهـو المشروع الذي عرف بتطبيق برامج الإصـلاح الاقتصـادي والتكيف الهيكلي هو زيادة قوة دفع معدلات نمـو الاقتصـاد الوطني إلى الأمام. إلا أن الذي حدث جاء عكس ذلك تمامـا إذا استمر الانخفاض الحاد في هـذه المعـدلات مـن ٢١% سنويا في الأعوام المالية ١٩٨٩/٨٨، ١٩٩٠/٨٩ إلى أقـل من ٠,٥% عام ١٩٩٣/٩٢، هذا في الوقت الذي اسـتمرت فيه معدلات النمو السكاني في تزايد مسـتمر وصـلت إلـى ٢,٢% للعام ١٩٩٣/٩٢[٤٣].

ويكشف التأمل العميق في الأصول الفكرية والمبادئ الجوهرية التي ارتكزت عليها سياسات التكيف الهيكلي عـن أربعة أهداف رئيسية لها تصب جميعها في خدمة رأس المال الدولي في سعيه الدءوب نحو زيادة متوسط معدل الربح في

البلاد التي خضعت لهذه السياسات وهـذه الأهـداف يمكـن تحديدها على النحو التالي(٤٤):

١- إيجاد جيش احتياطي متزايد من البطالـة لضـمان خفض معدلات الأجور الحقيقيـة وتـوفير عنصـر العمل الرخيص أمام الشركات متعددة الجنسية.

٢- إضعاف قوة الدولـة وتـدخلها فـي إدارة النظـام الاقتصادي وابتعادها كلية عن آليات السوق ليسـهل أمام رءوس الأموال الأجنبية أن تتعامل مع الـبلاد المنفذة لهذه السياسات من موقع قوى بعد أن توافرت لديها كافة الامتيازات والضمانات التي لا تتمتع بهـا أصلا في بلاد المركز أو بلادها الأم.

٣- إجبار بلاد العالم الثالث على فتح أبـواب التجـارة الخارجية على مصراعيها، وبالذات تجارة الاستيراد حتى تتمكن البلاد الرأسمالية الصناعية مـن زيـادة تصديرها إلى أسواق هذه البلاد، مهما كان تأثير ذلك على تدمير طاقاتها الإنتاجية المحلية.

٤- توفير رصيد كاف من العملات الأجنبيـة اللازمـة لتمويل أرباح ودخول الشركات متعددة الجنسية التي

ستنفذ إلى هذه البلاد حتى تتمكن من تمويل فاتورة وارداتها بعد فتح الباب على مصراعيه للاستيراد، فضلا عن تمكين الدولة من دفع أعباء ديونها الخارجية. وترسم ليبرالية التكيف لتوفير هذا الرصيد طريقين أساسيين: الأول: هو تحويل بنيان الإنتاج الوطني نحو التصدير، والثاني: أن يسعى البنك المركزي لتكوين أكبر قدر ممكن من الاحتياطات النقدية وتثبيت سعر الصرف بعد تخفيضه إلى مستوى يقبل به الدائنون والمنظمات الدولية المانحة؛ هذا فضلا عما تنطوي عليه هذه السياسات من تفكك المجتمع وانحلال روابطه اللاحمة، والتبعية شبه التامة للمراكز الرأسمالية، وما يقتضيه الإدماج والتبعية من تحويرات في طرق الحياة وأساليبها وأنماطها وفي نظم التربية والتعليم والقيم الحاكمة والضابطة للمجتمع.

وقد سارت الحكومة المصرية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين في تنفيذ متطلبات الصندوق والبنك الدوليين، واتخذت إجراءات قاسية دفعت الجماهير المصرية

ثمنها الفادح خاصة الطبقـات الكادحـة محـدودة الـدخل. فالسياسات الإصلاحية أفضت في مجملها إلى تزايد معدلات البطالة، وارتفاع الأسعار وتدني مستوى المعيشة ومـن ثـم ازدياد أعداد الضحايا من الفقراء الذين كانت دخولهم النقدية تضعهم عند حافة الفقر، وبالمضي قدما فـي تطبيـق هـذه السياسات قذف بهم وبلا رحمة، في هاوية الفقـر وقبضـته القاسية. وفي الوقت الذي عرف فيه المجتمع المصـري مـا يمكن تسميتهم بالفقراء الجدد New Poor وبهم ومع نهايـة عام ١٩٩٤ اخترقت مصر، ولأول مرة، خط الفقر، ظهر في الوقت نفسه أيضا فئة الأثرياء الجـدد New Rich الـذين أثروا إثراء فاحشا بشكل شرعي وغير شرعي أيضـا مـن العمل في مجال التوكيلات للشركات الأجنبيـة والاسـتيراد والقروض ونهب المال العام.

وهذه الوضعية تفرض سـؤالا مهمـا عـن حـدود وقدرات الجماهير الشعبية والكادحين على الصبر الاجتماعي والسياسي إزاء هذه السلبيات والمخاطر التي ولـدتها هـذه البرامج التكيفية. فثمة تناقضات صارخة تكشف عنها أنمـاط ومستويات معيشة المصريين، واستقطاب حاد فـي توزيـع

الدخل والثروة بينهم، وتدهور فـي المسـتويات المعيشـية للطبقات الدنيا والشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى بفعل الخلل في عمليات توزيع الدخل والثروة بينهم، وتـدني مستوى الدخول، وارتفاع معدلات التضخم وما يفرزه ذلـك كله من حرمان وعـدم إشـباع وتلبيـة للحاجـات الماديـة والاجتماعية الأساسية لهذه القطاعات الطبقية.. هذا فضلا عن شيوع الفساد الرسمي، ونهب المال العام، وتفشـي مظـاهر التحلل التي روجت لها رأسمالية التكيف ذات الطابع الطفيلي، وضعف واهتراء قنوات المشاركة السياسية والتعبير والعمل السياسي وانسدادها في معظم الأحوال، وتزايد حـدة القمـع والقهر، واتساع دوائر التهمـيش بكـل ألوانـه ومسـتوياته لقطاعات واسعة من السكان.

إن التحولات التي خبرها المجتمع المصري منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين وعلى وجه الخصوص منذ نهاية العقد الثامن وبداية العقد التاسع من هذا القرن، قـادت المصريين إلى التطلع لأهداف وطرق جديـدة فـي الحيـاة أصبحت معها الطبقات الدنيا منهم على معرفة ودراية بمزايا حياة الأثرياء والفئات العليا داخل المجتمع. وكنتيجـة لـذلك

الكشف والإظهار تأتي مرحلـة الرغبـة أو الطلـب لسـلع الاستهلاك ومستويات الحياة التي تحوزها وتحياها المستويات الأعلى. وعليه يتخلق لدى الطبقات الدنيا طموح متزايـد لا يقابله إنجازات مماثلة لتحقق مستويات هذا الطموح. ونلاحظ أنه في المناطق الحضرية المركزية وأعني المدن المصـرية الكبرى، كان من شأن التحولات المتسارعة فيهـا أن تقـدم صياغات جديدة لآمال وطموحات كل الذين يعيشـون علـى حافة هذه المدن. لقد اكتسبوا تطلعات وقيما وأهدافا وحاجات جديدة دون أن يكونوا قادرين على إشباعها. فمظاهر الثـراء التي يشاهدونها ليلهم ونهارهم، والتي لم يحلموا بها قد ولدت لديهم إحساسا بالمرارة والإحباط. وعليه فالأعداد الكبيرة من المصريين الذين يعيشون على هامش مـدنهم فـي منـاطق حضرية مكتظة يسيطر عليهم الإحساس بـالخوف، وعـدم الأمان، واليأس من المستقبل، ويأس الخلاص من الفقر رغم كدحهم... وهذه الوضعية كفيلة بدفعهم وغوايتهم بالعنف في كل اتجاه، وهي وضعية تدفع بدورها إلى تمزيـق النسـيج الاجتماعي للمجتمع وتقذف به إلى هاوية العنف.

وأصبح المجتمع المصري يضم قطاعات عريضـة وواسعة من المصريين تستشعر القهر والحرمان الشديد مـن أهدافهم وآمالهم وطموحاتهم ذات القيمة سواء كانوا أفرادا أم جماعات. وهذه الجماعات أصبحت ترى أن السـبل البنـاءة والسلمية المتاحة لهـم لتحقيـق هـذه الأهـداف والآمـال والطموحات قد استنفدت، وسدت في وجهوهم كل الأبـواب، وهم يفتقرون كذلك إلى الفرص السلمية التي يمكـنهم مـن خلالها التعبير عن غضبهم حـين سـدت قنـوات التعبيـر المشروعة أمامهم. وبالتالي تأتي أعمال العنف لتشير بالدليل القاطع إلى القهر والحرمان الشديد. إن أية زيادة في مستوى التطلعات، أو بروز التطلعات ذات القيمـة للبشـر دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في إمكانيات تحقيق هذه التطلعات تزيد من الإحساس بالقهر والحرمان وتعمل على تناميه. وبإمكاننا أن نلمح زيادة في الحرمان كنتيجة للتحـولات الاقتصـادية والاجتماعية المصحوبة بشكل منـتظم بتطلعـات متناميـة وإمكانيات منهارة لتحقيق هذه التطلعات..

وتنهض وسائل الإعلام المصرية بـدور أساسـي، وبدون قصد منها، في الكشف عن الصور الصارخة للتمايز

والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي الذي ينطوي عليه المجتمع المصري، هذا بالإضافة إلى إعلانها اللفظي عن تصـورات ورؤى جديدة تبرر التطلعات المتزايدة وتعمل على تناميهـا أيضا؛ إذ تعرض هذه الوسائل، على تنوعها وعبر موادهـا الإعلامية والإعلانية، صورا متعددة وبكثافة عالية لأنمـاط الإنفاق البـذخي ومظـاهر التـرف الاسـتهلاكي المحلـي والمستورد والتي تعجز عن امتلاكها أو مجاراتها الطبقـات الدنيا والمتوسطة، كما أن هذه الوسائل الإعلاميـة تعـرض لنماذج سلوكية وحياتية غريبة، ومبتذلة أحيانا، تثيـر نقمـة واشمئزاز الأجيال الشابة والمتعلمة من هذه القطاعات الطبقية فضلا عن أنها تمثل غواية دافعة للانحراف، وتجد تعبيرهـا العكسي في ردة دينية طهورية حادة. فضمن أوساط الفقـراء والمفقرين الجدد المنحدرين من الطبقة الوسـطى المهمشـة والمتصدعة اقتصاديا وعلى نحو متسارع؛ أخذت تتصـاعد اتجاهات الخلاص الديني من الواقع المأسـاوي ومصـحوبة كذلك بالدعوة إلى الجهاد المقدس ضد قوى الاستكبار والظلم، وبقدر ما كان الانكشاف الذي أتاحته وسائل الإعلام واضحا وواسعا، بقدر ما كان الإحساس بالفقر والحرمان كبيرا، وكان

رد الفعل بالتالي أكثر حدة وعنفا وضراوة. ولقد كانت هذه القطاعات الطبقية هي المادة البشرية الخام التي اعتمدتها الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة.

لقد خلقت التحولات الاقتصادية والسياسية والآثار المواكبة لها والمترتبة عليها، خلقت ما يمكن أن نسميه بوضعية القهر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهي وضعية ولدت شعورا بالإحباط واليأس والانسحاق لدى الأجيال الشابة والمتعلمة من أبناء الطبقات التي أضرت هذه التحولات بمصالحها وأهدافها، خاصة عندما لا يرون لنهايتها أفقا محددا، وعندما تشير كل الدلائل على استمرارية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خلقت وضعية القهر متعدد المستويات وهذا، كما ذكرت، يدفع إلى اليأس ونبذ القيم الاجتماعية السائدة بحكم ارتباطها بالأوضاع التي فجرت هذه الأزمات. ومن ثم فتضعضعت مشاعر الولاء والانتماء لنظام ومجتمع لا يفي حتى بالاحتياجات الأساسية لهذه القطاعات، فتضاعف إحساسها بالاغتراب والقهر بفعل تضاؤل وسائلهم المعيشية في مقابل ما يشاهدونه من صور صارخة للفساد والتحلل والبذخ والاستهلاك الترفي

الذي يتجاوز حدود الاستفزاز ويعمق مشاعر الحرمان، وإلى الحد الذي استحالت معه حياتهم برمتها إلى جحيم. هذه الوضعية والتي تعبر عن خلل جسيم أصاب بنية المجتمع المصري وعلاقاته ونظمه ومؤسساته، دفعت إلى السطح بأصحاب المشروعات المجتمعية البديلة والإسلامية منها على وجه الخصوص[٤٥]، لتجنيد الضعفاء والمهمشين والمقهورين والذين ظلموا، واستثمار غضبهم ضد نظام الحكم في محاولة تجميع وتوحيد وتكتيل إرادتهم، وتنظيمهم وتحريكهم عبر أعمال عنيفة تستهدف هذا النظام، يسلبونه مشروعية الوجود والبقاء ويسعون إلى قلبه واستبداله بنظام آخر أكثر عدلا وتنفيذا لأوامر الله. ولنشرع الآن في بيان طبيعة هذا العنف وأنماطه ودينامياته، وتوزيعه الجغرافي والسمات المميزة لمناطق العنف، وطبيعة القوى الاجتماعية الممارسة للعنف وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية.

خامسا: عنف المقهورين: تحليل سوسيولوجي

(أ) طبيعة وأنماط العنف السياسي الديني وديناميائه:

في تقديري، يتطلـب قـرار الجماعـات السياسـية الإسلامية باستخدام العنف إبداعا وتشغيلا لآليات عديدة مـن أجل تهيئة مسرح العمليات على مختلف الأصعدة، ولإعـداد الكوادر من المقاتلين أو المجاهدين الملائمين لهذه المهام، كما يتضمن ذلك عملا في جبهة التعبئة النفسية والفكرية والعقدية له منطقه الخاص ومستوياته وفنونه. ويكشف تأمل وتحليـل وقائع وأحداث العنف السياسي الديني التي خبرها المجتمـع المصري منذ أواخر الثمانينيات وحتى منتصف التسـعينيات من القرن المنصرم، يكشف عـن أن الجماعـات السياسـية

الإسلامية المسلحة قد نجحت إلى حد كبير في هـذه المهـام جميعا.

فعلى امتداد السنوات الأولى من عقـد التسـعينيات، وبالتحديد خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى الشهور الأولـى من عام ١٩٩٤، شهد المجتمع المصري تحولا نوعيا فارقـا في كثافة وقائع وأحداث العنف وفي تقنياته وأدائيته، وكـذلك في أعداد ضحاياه من الجرحى والقتلى إلى الحد الذي دفـع البعض إلى تقرير أن ما كانت تشهده مصر وقتها من أحداث عنف يمثل حربا أهلية غير معلنة أو حرب استنزاف متبادلة بين الدولة وأجهزتها الأمنية من جهة، والجماعات السياسـية الإسلامية المسلحة من جهة ثانية. وعلى الرغم من المبالغـة في هذا الوصف لما كان يجري على أرض مصر وقتئذ، إلا أنه يشير إلى المدى الذي بلغته الأوضاع داخل الوطن مـن عنف وتوتر على جميع الأصعدة.

إن استقراء وقائع أحداث العنف السياسـي الـديني، والتقنيات المستخدمة فيه، ومسـتوى أدائـه، وممارسـاته، ونتائجه من واقع الإحصائيات المنشورة وتوصـيف وقـائع العنف الواردة في الصحف المصرية، وملفات القضايا التـي

تمكنا من الإطلاع عليها والمقابلات التي أجريناها؛ تشير إلى حدوث تحولات كمية وكيفية فارقة بالفعل في طبيعة هذا العنف ومستوياته وأنماطه ودينامياته يمكن رصدها على النحو التالي[٤٦]:

١- في مطلع عام ١٩٩٠ أصدرت الجماعة الإسلامية بيانا ذكرت فيه " أن أوان حمل السلاح والتحدث بلغة الرصاص قد آن "؛ إذ شهدت السنوات الأولى من التسعينيات تلاحقا سريعا في معدلات وقائع وأحداث العنف وبداية مرحلة جديدة من الصراع بين الحكومة ممثلة في أجهزة الأمن والجماعات السياسية الإسلامية المسلحة وأهمها الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، ففي حين شهد عام ١٩٩٠ عشرة أحداث فقط، نجد أن العام التالي ١٩٩١ يشهد تضاعف عدد وقائع العنف ثلاث مرات؛ إذ شهد ٣٠ ثلاثين واقعة عنف بنسبة زيادة ٣٠٠% عن سنة الأساس ١٩٩٠ وتبلغ أحداث العنف ذروتها في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣ حيث ارتفعت نسبة وقائع وأحداث العنف عن سنة الأساس بنسبة ١٢٨٠%

و ١٧٣٠% على التوالي. وبعد عـام ١٩٩٣ تأخـذ وقائع العنف في الانخفاض التدريجي بفعـل نجـاح قوات الأمن وأجهزته في تعقب وملاحقـة أعضـاء الجماعات السياسية الإسلامية وتوسيع دوائر الاشتباه والاعتقال بمقتضى قانون الطوارئ، فبدأ مـن عـام ١٩٩٤ انخفاض وقائع العنف حيث يسجل ذلك العام ٩٦ واقعة عنف، ويسجل عام ١٩٩٥، ٩٧ واقعـة عنف. ثم تصل وقائع العنف إلى أدنى معدل لها في عام ٩٦ حيث تسجل ٢٥ واقعة عنف. وهذه الوقائع والأحداث موزعة ما بين وقـائع وأحـداث شـغب وتظاهرات وإضرابات، وعمليات تخريب وتفجيـر وتدمير ومحاولات وعمليـات اغتيـال[٤٧]. وتـأتي محافظات أسيوط والمنيا وسـوهاج وقنـا والفيـوم بالإضافة إلى القاهرة الكبرى في مقدمة المحافظـات التي سجلت معدلات مرتفعة فـي وقـائع وأحـداث العنف السياسي الديني. (راجع جدول رقم ١).

٢- يكشف استقراء وقائع العنف المشار إليها سلفا عـن اتساع دائرة الأهداف التي شملتها عمليـات العنـف

لتشمل ليس فقط قوات الأمـن ومراكـز الشـرطة وسياراتها، وإنما امتدت لتشمل التخريب والتـدمير باستخدام المتفجرات للبنوك، خاصة المشتركة مـع بلدان أجنبية[٤٨]، وللقطارات السياحية. ويلاحـظ أن عمليات التفجير كانت قد بدأت في أوائـل أكتـوبر ١٩٩٢ بالمحاولة الفاشلة لتفجيـر قطـار ديـروط بمحافظة أسيوط. كما شهد عام ١٩٩٣ ثماني عشرة حادثة تفجير تم إبطال مفعول سبع حوادث منها.

٣- إن تأمل وقائع العنف ومساراتها وأدائيتها يكشف عن ارتفاع مستوى أداء أعضاء الجماعـات السياسـية الإسلامية المسلحة في تنفيذ عملياتهم بسبب ارتفـاع مسـتوى الكفـاءة والتـدريب العسـكري لكـوادر الجماعـات، خاصـة العائـدين مـن أفغانسـتان، واستخدامهم لتقنيات جديدة في تنفيذ حوادث التفجير عن بعد، والسيارات المفخخة، وتفجير القطـارات، وعمليات الاغتيال التي طالت رموز الدولة وممثلي السلطة المدنية من ضباط وجنود الشرطة وأجهـزة الأمن. وكان نجاح الجماعات في تنفيذ هذه العمليات

مردودا كذلك إلـى ارتقـاء أسـاليبهم فـي جمـع المعلومات ورصد الأهداف والأشـخاص وأمـاكن تحركاتهم. وقد لعبت خبرة القتال في أفغانستان دورا أساسيا ومهما في هذا التطوير والارتقاء. ويشير أحد أعضاء الجماعة الإسلامية المتهمة باغتيال الـدكتور رفعت المحجوب " عادل سيد قاسم شعبان ": " أنـه في مدينة بشاور وهـي مدينـة خاصـة بـالعرب المجاهدين تعلمت كيفية التعامـل مـع المتفجـرات ورمي القنابـل والـ ـ T.N.T. وكيفيـة اسـتخدام المتفجرات ". لقد كانت أفغانستان هي ساحة التدريب العظمى، إذ عاد هؤلاء الشباب وهم مدربون علـى أعلى مستوى حسبما ظهر في المواجهات مع أجهزة الأمن على جميع أنواع قتال الشوارع، وفنون حرب العصابات، وصناعة المتفجرات وتفجيرها باستخدام تكنولوجيا التفجير عن بعد، والاغتيـالات، وخطـط الهرب من مسرح العمليات. فضـلا عـن توثيـق علاقاتهم بعدد من أجهـزة الاسـتخبارات العالميـة ومؤسسات التمويل التي ساعدتهم فيمـا بعـد فـي

التخطيط لعملياتهم العسكرية داخل مصر، وهو ما ظهر واضحا في قضايا العائدين من أفغانستان، والسودان، وطلائع الفتح والعائدين من ألبانيا[٤٩].

٤- شهدت بداية عام ١٩٩٢ تكثيف الجماعات السياسية الإسلامية لأنشطتها وعملياتها العنيفة الموجهة ضد نظام الحكم ولا سيما في مدن وقرى الوجه القبلي. واتخذ هذا النشاط أشكال الاغتيالات والهجوم على مراكز الشرطة وعلى الأقباط من أهل مصر وممتلكاتهم. ووصل الأمر في بعض قرى ومدن الصعيد إلى حد إعلان العصيان المسلح. واستهدف العنف كذلك في حالات كثيرة السياح الأجانب بهدف إلحاق الضرر بالاقتصاد المصري ولممارسة أكبر ضغط ممكن على نظام الحكم. وبلغ مجموع ضحايا العنف خلال ذلك العام ٣٢٢ من القتلى والجرحى موزعين على ضحايا من الشرطة ومن أعضاء الجماعات الإسلامية ومن المدنيين. ولم يكن هناك من رد فعل من قبل الحكومة إلا التعامل الأمني فحسب، ووصل الأمر إلى حد إقرار ما سمي بقانون

الإرهاب في يوليو ١٩٩٢ والـذي يقضـي بجعـل الانضمام إلى الجماعات السياسية الإسلامية جريمـة عقوبتها الإعدام وبتحويل القضايا الخاصة بـالعنف إلى المحاكم العسكرية في محاولة لزيادة الفعالية في مواجهة ظواهر العنف بسبب سرعة الحسم والبـت في القضايا التي تعرض على القضـاء العسـكري. وزادت الاعتقالات السياسية واتسع مجـال تطبيـق قانون الطوارئ؛ إذ بلغ إجمـالي عـدد المعتقلـين ١٣٧٠ معتقلا منهم فقط ٦٤٠ معتقلا من أعضـاء الجماعات. وليس هناك من شك في أن تركيز الدولة على الحملات الأمنية وتبني اسـتراتيجيات أمنيـة جديدة تركز علـى المبـادأة والعمليـات الوقائيـة، وسياسات الاقتلاع المادي العنيف أدت فـي بعـض الأحيان إلى توحش أجهزة الأمن وإلـى الاسـتخدام المتعسف لقانون الطوارئ بتوسيع دوائـر الاشـتباه واستخدام العنف أثناء المداهمات وما قد يحمله كـل ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان. (راجع الجدولين رقم ٤، ٥ وكذلك تحقيقات النيابة في القضايا الثلاث

التي اطلعنا عليها). وقد أدى ذلك بدوره إلى إمـداد جماعات العنف المسلح بأجيال جديـدة كـل يـوم، يخرجون من ديارهم للانتقام ممـا حـدث لـذويهم وأهليهم من اعتقال أو مهانة، فـلا يجـدون سـوى أحضان هذه الجماعات ليرتموا داخله[٥٠].

٥- شهد عام ١٩٩٣ تحولا كميا ونوعيا فارقا في أحداث ووقائع العنف، سواء من حيث التقنيات المستخدمة، أو أدائية وممارسات العنف من قبل الجماعـات، أو من حيث محصلة ونتائج هذا العنف؛ إذ بلغ مجموع ضحايا العنف المتبادل بين الجماعات وقوات الأمن في ذلك العام ١١٠٦ ما بين قتيل وجريح. حيث قتل ١٢٠ من قوات الأمن وجرح منهم ٣٠١، وبلغ عدد القتلى من أعضاء الجماعات ١١١ قتيلا وجرح منهم ٢٥٢. ومن الأهالي المدنيين قتـل ١٠١ مـواطن، وجرح ٣٤١. وبلغ مجموع المعتقلين في العام ذاتـه ١٧٧٨٥ معتقلا منهم ٥٩٤ من الأهالي والبقية مـن أعضاء الجماعات. وتجدر الإشارة إلـى أن فتـرة الاعتقال تتراوح ما بين ٤٥ يوما، وثلاث سـنوات

وفقا لما صرح به رئيس محكمة أمن الدولة لجريـدة الأهرام في ١٩٩٢/٦/٢٥، وبأن نسبة تصـل إلـى ٧٥% من حالات التظلم من الاعتقالات التي تـأتي إليه لا تقدم وزارة الداخليـة أسـبابا مقنعـة تبـرر الاعتقال. وتركزت وقائع العنف واشـتدت كثافتهـا وحدتها في محافظات الفيوم وأسيوط والمنيـا وقنـا بالوجه القبلـي، والقليوبيـة والمنصـورة بالوجـه البحري، فضلا عن القاهرة والجيـزة. ويعـد هـذا التصاعد في وقائع العنف وضحاياه مؤشرا دالا على حدة واحتقان الأزمة متعددة الأبعـاد التـي خبرهـا المجتمع المصري وقتئذ (راجع الجداول رقم ٣، ٤، ٥).

٦- وحتى شهر أبريل من عام ١٩٩٣ كانت للجماعـات سيطرة شبه كاملة على موقف الصراع من الدولـة وقوات الأمن، ووصل الأمر إلى الحد الذي بدأ معه التفاوض بين طرفي الصراع من خلال ما عـرف وقتها بلجنة المصالحة التـي كانـت وسـيطا بـين الجماعات وأجهزة الأمن لتهدئة الأوضـاع الأمنيـة

مقابل شروط فرضتها الجماعات، وكان في مقدمتها الإفراج عن المعتقلين منهم. وعلى امتداد ذلك العـام كان الشارع المصري يشهد أحـداثا متتاليـة مـن حوادث التفجير، ومحاولات اغتيال العديد من كبـار المسئولين الحكوميين، وكـان أمـراء الجماعـات الإسلامية يتحكمون في عدد مـن القـرى والمـدن الصغيرة والأحياء في المـدن الكبـرى، ويقومـون بالأمر والنهي وإصدار الأحكام والفتـاوى واجبـة التنفيذ بين الأهالي.

٧- وبإمكاننا أن نحدد أنماط العنف الديني التي قامت بها الجماعات السياسية الإسلامية على النحو التالي[٥١]:

(أ) المظاهرات: وفي الغالب كانت مظاهرات محدودة اعتمدت على جماعات الطـلاب وكـان مجـال انتشارها محدودا أيضا في عـدد مـن الكليـات الجامعية المختلفة، وفي بعض أحياء القاهرة، إلى جانب عدد من المدن المحلية الصـغيرة، وهـذا مؤشر على محدودية قدرة الجماعات في مجـال العمل الجماهيري وعدم قدرتها على تبني مطالب

جماهيرية، وإنما كانت المطالب تتعلق بضمان حرية العمل السياسي، والاحتجاج على قرارات اعتقال الأعضاء، أو إغلاق مساجد، أو اقتحامها من قبل قوات الأمن. والأمر ذاته ينسحب على أعمال الشغب؛ إذ اقتصرت على الاشتباك مع قوات الأمن فحسب.

(ب) الاغتيالات: وهي واحدة من الأساليب التي اعتمدتها الجماعات منذ مطلع الثمانينيات في مواجهة النظام والتي استهلتها باغتيال الرئيس السادات، وهي وقائع لها دلالة رمزية كبيرة تتجاوز حجمها العددي. وتشهد التسعينيات تصعيدا ملحوظا في عمليات الاغتيال التي قامت بها الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة، وعلى وجه الخصوص تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية. وقد استهدفت محاولات الاغتيال تلك عددا من الشخصيات العامة والسياسية وكبار ضباط الأمن واتخذت تلك المحاولات شكلا متتاليا ومكثفا أيضا. يقول عادل سيد قاسم أحد

المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب: "... هؤلاء الأشخاص ذكروا لي أن تطبيق الشريعة الإسلامية والوصول إلى الحكم لا يكون إلا عن طريق محاولات اغتيال فردية لدرجة أنني اقتنعت بكلامهم وأقنعت نفسي بضرورة القيام بعمليات الاغتيال... ".

بدأت وقائع الاغتيال باغتيال رئيس مجلس الشعب الدكتور/ رفعت المحجوب ومرافقيه في شهر أكتوبر من عام ١٩٩٠ وفي شهر يونيو من عام ١٩٩٢ تم اغتيال الدكتور فرج فودة أستاذ الاقتصاد الزراعي والكاتب الصحفي والمفكر السياسي، وشهد عام ١٩٩٣ تكثيفا في محاولات الاغتيالات السياسية ضد أعضاء الحكومة، حيث وقعت ثلاث محاولات خلال ذلك العام استهدفت وزيري الإعلام والداخلية في أبريل وأغسطس من عام ١٩٩٣ على التوالي، وفي نهاية ذلك العام في شهر ديسمبر وقعت محاولة اغتيال رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي.

وتشير الإحصـاءات أيضـا إلـى تصـعيد محاولات الاغتيال الموجهة ضد كبار المسئولين في أجهزة الأمن.

(ج) تعد حوادث الاعتداء والقتل الموجهة ضد رجال الأمن وجهاز الشرطة أحد الأشـكال الرئيسـية للعنـف التـي انتهجتـه الجماعـات السياسـية الإسلامية، وفي مقدمة أساليبها لمواجهة النظـام الجاهلي الكافر وفي إدارة الصراع معه. فإرهاق الجهاز الأمني وإضعافه والدخول في مواجهـة مستمرة معه صـار جـزءا مـن اسـتراتيجية الجماعات لإضعاف النظام القائم برمته. (راجع الجدول رقم ٣ الخاص بحصاد العنف في مصر خاصة ضحايا العنف من الشرطة ١٩٩٦/٩٢)، وبالإمكان رد هذا التصعيد في وقـائع العنـف الموجهة ضد أجهـزة الأمـن والشـرطة إلـى اعتبارين: الأول: يتعلـق بطبيعـة الجماعـات السياسية الإسلامية المسلحة، فهي فـي تحليلهـا النهائي لا تخرج عن كونها حركة سياسـية ذات

شكل ديني تسعى للوصول إلـى سـلطة الحكـم وقلب النظام الحاكم، وذلك لتشـغيل مشـروعها المجتمعي. وهذا الهدف يدفعها إلى انتهاج كافـة الأساليب بما فيها العنـف. والاعتبـار الثـاني: مردود إلى سياسات المواجهة التي اتبعها نظـام الحكم والتي اعتمدت أساسا على الاقتلاع المادي العنيف والذي تجاوز الحدود في بعض الأحيـان إلى انتهاكات لكثير من الحقوق الإنسانية، وهـذا بدوره دفع الجماعات إلى عنف مضاد أكثر حدة للرد على توحش أجهزة الأمن والشرطة، فالعنف الذي مارسته أجهزة الأمن والسـلطة السياسـية ضد مرتكبي حوادث العنف ولد بـدوره عنفـا مضادا أكثر قسوة وغشومة. بحيث لم يعد أمـام مرتكبي العنف من لغة أخرى سوى العنف ذاتـه وأن ما قام به من أعمال عنف ضد الآخرين هي عمل سليم ومشروع. وبالتالي بدلا من أن يقتلـع العنف من سلوكه وممارساته، يأخذ طريقا آخـر هو أن العنف يصبح أسلوبه الوحيد في حياتـه.

والمحصلة النهائية اتساع دائرة العنف لتطول الكثير من الضحايا والأبرياء.

٨- شهدت التسعينيات أيضا أشكالا جديدة للعنف الذي يستهدف إضعاف الدولة، يأتي في مقدمتها حوادث الهجوم والاعتداء والقتل المتكررة ضد السائحين ويعكس هذا النمط الجديد للعنف تصميم الجماعات على توجيه ضربات مباشرة لأحد المكونات الأساسية للاقتصاد القومي، أعني السياحة، فضلا عما يحمله ذلك من تهديد مباشر للاستقرار السياسي.

٩- شهدت التسعينيات كذلك تصاعد حوادث العنف والتفجير العشوائي ضد المواطنين والتي تكررت أكثر من مرة في أحياء القاهرة الكبرى المزدحمة في ميدان التحرير وفي القللي وشبرا.

وفي ضوء ما سبق يمكن تقرير أن الجماعات السياسية الإسلامية قد مارست أشكالا أكثر حدة من العنف السياسي الديني، وهو أمر مردود إلى ما أصبحت تتسم به الجماعات من قدرات تنظيمية وتسليح وتدريب مكنتها من تصعيد عملياتها ضد نظام الحكم، ووصل الأمر في حالات

معينة إلى انخراط الجماعات في مواجهات مسلحة مع قوات الأمن النظامية بقصد الإطاحة بالنظام أو دفع الناس للثـورة ضده.

(ب) الأصول الاجتماعية لممارسي العنف:

يعد الإنسان نتاجا للظروف الاجتماعية والاقتصـادية والثقافية والسياسية التي يولد وينشأ فيها، وليس هنـاك مـن كائن إنساني ينشأ بمعزل عن المجتمع الذي يوجد فيـه، ولا يستطيع حتى أن يهرب من تأثيرات هذا المجتمع على تكوينه وعلى نموه الشخصي وعلى أفكاره وقدراته العقلية واتجاهاته وخصائصه الانفعالية وسلوكه. فالشخصية الإنسـانية نتـاج لتاريخها الاجتماعي، وهي تتشكل تبعـا لقـوانين التطـور الاجتماعي؛ لذلك فإنه يلزم لفهم شخصيات الأفراد الممارسين للعنف السياسي الديني من أعضـاء الجماعـات السياسـية الإسلامية وما يأتونه من سلوك تحليل انتمائهم الاجتمـاعي، أي تحديد جملة الظروف الاجتماعية الواقعية التي يعيشـون فيها والتي تفاعلت معا على نحو جدلي لتشـكل شخصـياتهم

وسلوكهم، ولنشرع الآن في بيان التجليات الواقعية لهذا الفهم بالنسبة لموضوع بحثنا:

١- في الحقيقة، وكما ذكرت قبلا، لا يمكن فهم العنف السياسي الإسلامي في جانب جوهري وأساسي منه دون إدراك وفهم لطبيعة الأزمة المجتمعية التي خبرها المجتمع المصري على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. فثمة ارتباط إيجابي وقوي بين العنف السياسي الإسلامي وتفشي الأمراض الاجتماعية والاقتصادية في مناطق بعينها في المجتمع المصري خاصة في الأطراف والأحياء العشوائية حول القاهرة والجيزة، وفي مدن وقرى الوجه القبلي التي شهدت تاريخيا عجز أيدي التنمية المصرية عن الوصول إليها.

٢- إن مناطق الأطراف والأحياء العشوائية الممتدة على حواف القاهرة والجيزة...، هي مناطق تشكل في مجموعها أحزمة وأطواقا من البؤس والفقر حول المدن، كما كانت في الغالب أوعية لاستقبال واستيعاب المهاجرين الفقراء من جنوب مصر

وشمالها، ويمكن للملاحظ العادي ودونمـا اجتهـاد بحثي أن يلحظ الكثافة السكانية العالية لهذه المناطق، حيث يعيش معظم سكانها في وسط لا هو بـالريف الذي نزحوا منه، ولكنه أيضا ليس بالمدينـة التـي تطلعوا إليها إبان خروجهم الريفي. وصار هـؤلاء السكان يواجهون ظروفا معيشية بالغة السـوء مـن حيث طبيعة الوحدات السكنية، وازدحامها، وتـدني مستويات المرافق والخدمات، فضلا عن المستويات المنخفضة للدخول والتي تصل في أحيان كثيرة إلى حد الكفاف بكل ما في الكلمة من معنى.

٣- ويفاقم مـن الوضـعية السـابقة ذلـك الإحسـاس بالاغتراب الناجم عن اقتلاع هؤلاء المهاجرين مـن جذورهم وأبنيـتهم النفسـية والاجتماعيـة الريفيـة التقليدية بكل ما كانت توفره لهم من مصادر ماديـة للحياة والتكافل والتراحم والترابط والعلاقات الحميمة والدفء الوجداني والاندماج الاجتماعي الحقيقي. إن أحياء عين شمس، والمطرية، والـوايلي، والزاويـة الحمراء، وروض الفرج، وبولاق الدكرور، وإمبابة،

وناهيا، وصفط اللبن، وساقية مكـي، وكرداسـة... كانت مسرحا للتضخم الحضري المشوه بكل سوءاته ومشكلاته، كما كانت أوعية اسـتقبلت المهـاجرين القادمين مع موجات الخروج الريفي، كما شهدت في الوقت ذاته، وبسبب التحولات الاقتصادية الجديـدة، هجوما قاسيا وشرسا على أسـاليب الحيـاة والقـيم التقليدية، وهو هجوم تبدد وتلاشى معه مخزون القيم التقليدية للتكافل والترابط بحكم الأوضاع المعيشـية المتردية. لقد كان ساكنو هذه الأحياء والمناطق هـم المادة البشرية الخام لجماعـات العنـف السياسـي الإسلامي التي كفرت الدولة وأعلنت الحرب عليها، وهي أيضا الأحياء التي شهدت فعاليات الجماعـات على نحو مكثف وحاد.

٤- ويعكس التوزيع الجغرافـي لأعضـاء الجماعـات السياسية الإسلامية الثلاثة التي أطلعنا على ملفـات قضاياها، كل المعاني السابقة. فالبيانات الواردة فـي ملفات قضايا هذه الجماعات تشير إلى أن ٦٥% من أعضاء جماعة "الناجين من النار" كانوا يعيشون في

حي إمبابة وبالتحديد في منطقة المنيرة الغربية فـي هذا الحي. وتعد هذه المنطقة منطقة نموذجية للفقـر الذي يستبيح لدى الناس كل ما هو إنساني إلى حـد اختفاء الدفء الإنساني والعلاقات الإنسانية الحميمة. فمنطقة المنيرة الغربية هي منطقة إسكان عشـوائي، وتكدس سكاني، وتعاني حرمانا من المياه والصرف الصحي وتواجه تدهورا في المسـتويات التعليميـة حيث تعمل المدارس المحدودة فيها فترتين وكثافـة الفصول فيها تتراوح ما بين ٦٥ إلى ٨٠ تلميذا فـي الفصل، ولا يوجد بها مستشفيات، وتواجه صـعوبة بالغة في وسائل المواصلات. وسكان هذه المنطقـة هم في الغالب من فقراء الصعيد المهـاجرين، كمـا أنها منطقة تداخل ديني إسلامي مسيحي مـن نـوع خاص، وتتفاقم فيها نتائج الغلاء والفقـر والتمييـز الاجتماعي، وليس بهـا لا قصـر ثقافـة، ولا نـادٍ للشباب، ولا سينما أو مسرح. والمنطقة في جملتهـا تعد بيئة قاسية على كل المستويات وغيـر آدميـة بالمرة. وجدير بالذكر أن حي إمبابة والـذي يضـم

منطقة المنيرة الغربية وغيرها يحتل المرتبة الثانيـة من حيث ارتكاب الجنايات عام ١٩٩٠، والمركـز الأول في جنايات المخدرات، والثاني فـي جـرائم النشل، والثاني في جرائم الأحداث وجـنح سـرقات المساكن والمتاجر والسيارات على مسـتوى أحيـاء محافظة الجيزة. كما تأتي محافظة الجيزة ذاتها فـي المركز الرابع بعد محافظات أسيوط وقنا وسـوهاج في كميات الأسلحة التي يتم ضبطها على مسـتوى الجمهورية[٥٢]. ولكل المحددات السابقة كـان مـن الطبيعي أن يكون حـي إمبابـة هـو حـي الفقـر والتعصب والطلاق من الدولة. ويكـاد التوصـيف السابق أن ينسحب بتمامه وبدرجات متفاوتـة علـى أحياء روض الفرض الذي يضم ٢٥% من أعضـاء جماعة الناجين من النار، والبقية في أحيـاء الهـرم وشبرا الخيمة، وفي قضية اغتيال الدكتور فرج فودة كان ٦٠% من أعضاء جماعة الاغتيال يعيشون في حي الزاوية الحمراء، ٢٠% في حي عين شـمس،

والباقون في حي الساحل وروض الفرض وبولاق الدكرور[٥٣].

وفي هذه الأحياء، وغيرها داخل المدن الكبرى وعلى حوافها، تتركز الأسر التي تزداد أوضاعها سوءا، وهي أسر تنتمي في الغالب إلى الطبقات الدنيا الحضرية، والمهاجرين الريفيين الفقراء، وهي جماعات تتسم بضعف قدراتها الاقتصادية بحكم افتقادها للمهارات والخبرات التي يمكن تسويقها في اقتصاد اللبرلة الجديد داخل هذه الأحياء السكنية والتي تعاني من تضاؤل الفرص الاقتصادية، ويستشعر سكانها الإحباط والدونية وبأنهم لا مستقبل لهم ولا لأولادهم سوى حياة البؤس والعزلة، ويضاف إلى ذلك الغضب والحنق الذي يستشعره الشباب الفقراء نتيجة للتفرقة الثقافية، بل والكراهية أحيانا، المفروضة على سكان المناطق الحضرية المتدهورة والعشوائية والفقيرة. وهناك أيضا لعنة الفقر وسط مجتمع التسلط الاستهلاكي والذي أصبحت فيه المشاركة الفعالة - في مجال

الاستهلاك - شرطا ضروريا للمنزلة والمكانة الاجتماعية، وجواز المرور إلى المواطنة حتى بين أشد الفئات الاجتماعية حرمانا. إن المؤشرات الواقعية التي ذكرناها آنفا عن العنف السياسي الديني والعنف الجنائي، تؤكد أن العنف بكل صوره، والجريمة بكل أشكالها هما في كثير من الأحيان الوسيلة التي يمتلكها الكثير من شباب الطبقات الدنيا والذين يفتقرون إلى إمكان التوظيف، ومن ثم الحصول على المال والسلع الاستهلاكية اللازمة والضرورية لتحقيق وجود معترف به اجتماعيا.

٥- ويتمثل مركز الثقل والتركيز الجغرافي الآخر لجماعات العنف الديني في صعيد مصر وبصفة خاصة في محافظات الفيوم، وبني سويف، والمنيا، وسوهاج، وأسيوط. ويشير التوزيع الجغرافي للأعضاء المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، إلى أن ٢١,٤٣% من مجموع هؤلاء الأعضاء في محافظة الفيوم، ومثلهم من محافظة سوهاج، و١٤,٢٩% من

محافظة بني سويف، ومثلهم من محافظـة المنيـا، و٧,١٣% من محافظة أسيوط[٥٤]. وهذه المحافظات وغيرها في الوجه القبلي، وعلـى امتـداد التـاريخ المعاصر للمجتمع المصـري كانـت تتسـم بـبطء معدلات التنمية، وقلة، وأحيانـا نـدرة، المصـادر التنموية، وثبات وقوة التأثيرات القبليـة والتقليديـة لنمط العائلة الممتدة بشكله الأبوي المهمـين وقـوة العصبية وعلاقات القرابة وحدة المشـاعر الدينيـة وسوء الأوضاع المعيشية، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات التعليم وسهولة الحصول علـى السلاح وارتفاع نسـبة المسـيحيين. فضـلا عـن الانعكاسات والتأثيرات الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي؛ إذ تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامـة والإحصـاء والخاصـة ببحـوث الإنفـاق والاستهلاك إلى أن محافظة سوهاج، علـى سـبيل المثال، بمدنها وقراها والتي تركزت فيهـا وقـائع وأحداث العنف السياسي الـديني هـي مـن أفقـر محافظات الجمهورية حيث تستحوذ وحـدها علـى

٥٣,٥٩% من مجموع الأسر الفقيرة من عينة بحث الإنفاق والاستهلاك. وهي تعادل خمسـة أضـعاف النسبة الموجودة في محافظة الإسماعيلية. ثم تـأتي محافظتا الفيوم وأسيوط في المرتبة الثانية والثالثـة. هذا في الوقت الذي يسـتأثر الوجـه القبلـي فـي مجموعه بنحو ٦٣,١٤% من إجمالي الأسر الفقيرة على مستوى الجمهورية، وهي أسر تعيش تحت خط الفقر[٥٥].

٦- تكشف المقابلات التي أجريناها وكذلك مراجعة قوائم الاتهام في قضايا العنف السياسي الإسلامي الثلاثـة التي أطلعنا عليها عن أن أعضاء الجماعات السياسية الإسلامية الممارسين للعنف هم فـي الغالـب مـن العناصر الشابة الفتية. فالتوزيعات العمرية تشير إلى أن المتوسط العام لأعمار أعضاء جماعة " الناجون من النار " هو ٢٩,٦١ سنة، وفي جماعـة اغتيـال الدكتور رفعت المحجوب هـو ٢٨,٧ سـنة، وفـي جماعة اغتيال الدكتور فرج فودة هو ٢٧,٨ سـنة، كما نلاحظ أن الغالبية من أعضاء الجماعات الثلاثة

وتصل نسبتهم إلى ٧٠,٧%، تتراوح أعمارهم مـا بين ٢٤ إلى ٣٠ سنة. وفيمـا يتعلـق بالتوزيعـات المهنية لأعضاء الجماعات الثلاثة تشـير البيانـات الواردة في قوائم الاتهام وملفات القضـايا إلـى أن المهنيين يشكلون نسبة تصل إلـى ٤٢,٨٦% مـن مجموع الأعضاء، وهذه الفئة تضم خليطا متنوعـا ومتباينا من المهندسـين والصـيادلة والمحاسـبين والأطباء والمدرسين والمحامين، ويلي هذه الفئة فئة الحرفيين وتصل نسبتهم في الجماعات الثلاثة إلـى ٢٣,٢١% من مجموع الأعضاء، وهؤلاء يتوزعون ما بين نقاشين، وحدادين، ولحـامين، واسـتورجية، وسباكين، ويشكل العاطلون عن العمل نسبة تصـل إلى ١٦,٠٧% من مجمـوع أعضـاء الجماعـات الثلاثة. أما الطلاب فتصل نسـبتهم إلـى ٨,٩٣%، ويمثل التجار نسبة تصل إلى ٨,٩٣% في الجماعات الثلاثة[٥٦]. وتجدر الإشارة هنا إلـى نـدرة تمثيـل العمال الصناعيين المرتبطين بالصـناعة الحديثـة، وهذا الأمر يمكن ملاحظتـه كـذلك بالنسـبة لكـل

الجماعات السياسية الإسلامية الجديدة التـي طفـت على سطح المجتمع المصري منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين.

٧- بالنظر إلى هـذه التوزيعـات العمريـة والمهنيـة والجغرافية، وفي ضوء البيانات والمعلومات الواردة على لسان أعضاء الجماعات الإسلامية الثلاثة فـي ملفات القضايا التي أطلعنا عليها. ونتائج المقـابلات التي أجريت مع أعضاء ينتمـون إلـى جماعـات إسلامية أخرى؛ يتضح لنا ما يلي:

(أ) أن أعضاء الجماعات السياسية الإسلامية هم في الغالب كيانات شابة ومتعلمـة وتنتمـي إلـى تكوينات طبقية شبه متجانسة إلى حـد كبيـر، وتضم كلا من الطبقة العاملة الحضرية، وفقراء الحضر ذوى الأصـول الريفيـة، والشـرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى المصـرية الحديثة وهذه الكيانـات الطبقيـة المـذكورة، بالإضافة إلى أن فقراء الريف تشكل الأغلبيـة الساحقة من المصريين، برغم اختلاف كل منها

عن الأخرى من حيث الحجم والتكوين ودرجة ومستوى تشكل ونضج وعيها السياسي. وهـذه التكوينات الطبقية شهدت جميعها خلال السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تدهور ظروفهم المادية دون أن يتلقوا ولو نـزرا يسـيرا مـن التعـويض المعنوي أو الروحي فـي المقابـل، ولا حتـى تعويضا ماديا مؤجلا ومجزيا فـي المسـتقبل المنظور. ولم يقدم نظام الحكم في مصر أيا من هذين البديلين لهذه التكوينات الطبقية منذ بدايـة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيـف الهيكلي عام ١٩٩١. وبمرور الوقـت تبـددت فرصة النظام لدى القطاعـات الطبقيـة التـي تضررت بالفعل من تطبيق البرنامج، وبالتـالي زادت احتمالات المواجهة بينها وبين نظام حكم الرئيس مبارك[٥٧].

(ب) أن قطاعا لا يستهان به من أبناء هذه التكوينات الطبقية برغم أنهم أكثر فئات المجتمع ديناميكية

وتفتحا واستعدادا لتقبل الأفكار الجديدة، تواجـه في الوقت نفسه خطر التهميش داخل المجتمع. فبعد انتهاء الدراسة واجهـوا مـرارة انتظـار العمل، أي عمل، والبعض منهم يظل عالة على أسرته رغم تدني ظروفها المعيشـية. ويطـول الانتظار دون جدوى، وتغلق الحياة أبوابها فـي وجوههم بحكم عدم مقدرتهم المالية. وتسـتحيل الحياة حولهم إلى جحيم عندما يتابعون ما تقدمه وسائل الإعلام عن إعلان عـن سـلع ومـواد استهلاكية وأنماط حياة يعجزون عن امتلاكهـا وحيازتها. ومن ثم ينكشف لديهم الغطاء عمـا يكابدونه من قهر وحرمان. ويضاف إلى ذلـك ما يتعرضون لـه مـن قهـر ثقافـة التسـلط الاستهلاكي التي تصبح بدورها حمـلا ثقـيلا عليهم في الواقع، كما أنها تمثـل لهـم تطلعـا وطموحا يأملونه في الوقت ذاته. فهم يتطلعون بلهفة وشغف لحياة عناصـر ومظـاهر ثقافـة الاستهلاك الحديثة. ولكن واقع حياتهم مثقل بكل

الكوابح والمكبلات التي تحـول دون تحقيـق تطلعاتهم إلا في حدود ضئيلة. وهـذا الظـرف يولد لديهم مشاعر فقدان الوجود بل والحرمـان من الوجود طالما أنهم حرمـوا مـن مظـاهر الاستهلاك المحيطة بهم. وبالتالي تتحول ثقافـة الاسـتهلاك التـي نجمـت عـن التحـولات الاقتصادية الجديدة إلى أداة قهر لهـم، ولكـن الإسلام يقدم لهم العزاء والسلوى، بل والحماية ضد نزعات الاستهلاك المادي[٥٨].

(ج) ولقد أدركت هذه العناصر كل انعكاسات التحول ومضاعفاته، وتحلل الدولة من مسئولياتها إزاء المجتمع وتجاه رعاياها. وتبين لهم أن التعلـيم الذي حصلوه لم يعد يـؤمن لهـم الاسـتقرار المادي، وبناء الأسرة، بل وفرصة العمل. ومن ثم تراكمت عليهم أحمال ثقيلـة مـن المـرارة والأسى والقلق، وتولد لـديهم شـعور عميـق بالقهر والانسحاق والإحباط، وخيبة الأمل، عدم الرضا بفعـل الفشـل فـي تحقيـق الآمـال

والطموحات والأهداف. وهذه الوضعية تـدفع صاحبها إلى العنف والعدوان في أي صـورة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن هؤلاء المتعلمـين الشبان خاصة من ينتمون مـنهم إلـى الطبقـة الدنيا، وإلى الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى أنهم يمثلون العصب الغـض والأشـد حساسية في المجتمـع، يمكـن لنـا أن نـتفهم انخراطهم في جماعات تميل دوما إلى استخدام العنف. يعلنون من خلالـه تمـردهم وسـعيهم للخروج على النظام والمجتمع الذي لـم يعـد يؤمن لهم إشباع حاجاتهم الأساسـية. فـالتمرد والثورة تتيح لهم إمكانية تغيير قواعد تشـغيل هذا النظام، بل تغيير النظام ذاته، وتتيح لهم في الوقت ذاته استبدال وضعية القهـر والتهمـيش والانسحاق المفروضة عليهم بوضعية جديـدة يستعلون فيهـا بـدينهم وإيمـانهم الصـحيح ويواجهون به ما كانوا يستشـعرونه مـن ذل ومهانة "... ليكن سعينا لتغيير المجتمع الجاهلي

وقلب الدولة الكافرة بالعودة إلى صحيح الـدين والإيمان.. فنكون بإيماننا أقرب إلى الله وأحب إليه من كل هؤلاء، وستكون مهمتنا هي هدايتهم إلى الطرق القويم.. "[٥٩].

(د) وجدت هذه العناصر، وهم كثرة وليس لديهم ما يخسرونه، في متنـاولهم أيديولوجيـة مناسـبة وذات مصداقية، ليست غريبة عـنهم، تتحـدث عن المستضـعفين فـي الأرض والمقهـورين والمحرومين، وبلغة إسـلامية مألوفـة لـديهم تدعوهم ".. للخروج على النظام الفاسد وتدميره وقتل رموزه من قوى الاستكبار والطواغيـت والظلمة، فأي تهاون مع هـذا النظـام محـرم شرعا لأن المرتد في شريعة الإسلام لا يصالح ولا يهادن ولا يقر على ردته، والحاكم المرتـد عن الشريعة وجب على كل المسلمين صحيحي الإسلام القيام عليه وخلعه، وهو فـرض عـين على كل من يستطيعه من المسـلمين لنؤسـس عالما جديدا يحكم بشرع الله ويكون أكثر عدلا

ونقاء... "[٦٠]. لقـد حقـق انضـمام جيـوش العاطلين والمهمشين والمقهورين والسـاخطين لجماعات العنف نوعا من الاستبدال كما ذكرت قبلا. اسـتبدال القهـر والانسـحاق والمهانـة بالاستعلاء بما حصلوه من علم ديني صـحيح وإيمان خالص لله، فضلا عن منحه إيـاهم دور الأمير القيم على أهله ومجتمعه الجـاهلين لـذا اصطبغ تدينهم بصبغة سياسية يحـاولون بهـا ومن خلالها تجاوز واقعهم المعاش بكـل مـا يحمله من قهـر ومـرارة، فهـم يرفضـونه ويتمردون عليه، ويرفضون ثقافته التي حرموا ثمارها، بل ويقيمون مفاضلة شعورية ووجودية معها، ويخلقون رموزا خاصة بهم نجدها فـي الثياب القصيرة وهجر المنازل إلى المسـاجد، والعادات المختلفة في تناول الطعام والشـراب واحتفالات الزواج والموت. وفي كل مستويات وجودهم، يطرحون نموذجا مغايرا لما حـولهم ويحاولون فرضه على المجتمع بالقوة والعنـف

من خلال تنظيماتهم الجمعية شديدة الإحكام والبنية التنظيمية وحيث يتوحد فيها العمل السياسي الديني مع خلق رموز جمعية مغايرة بعضها يتصل بالجماعة الإسلامية كالاشتراك في ملبس مميز، وأساليب معيشية واحدة، والتجمع في المساجد، واعتزال المجتمع الجاهلي لفترة محدودة، وفي النهاية إعلان الحرب والجهاد ضد الدولة الكافرة بالدخول في صدمات مباشرة وعنيفة مع مؤسساتها(٦١).

(هـ) إن المؤشرات السابق ذكرها بشأن الخصائص الاجتماعية لأعضاء جماعات العنف السياسي الإسلامي، دفعت البعض إلى اعتبار هذه الجماعات حركات احتجاج اجتماعي ريفية وحضرية نجمت عن مشكلات بنائية متنوعة وهي تعبر عن أزمة الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى الحضرية وكذلك فقراء الريف والحضر في مصر(٦٢). فالتحضر الواسع والتحولات المتسارعة التي خبرها

المجتمع المصري في العقود الأخيرة من القرن الماضي، نقلت أعدادا هائلة من القـرى إلـى المدن بدرجة تتجـاوز قـدرة الحضـر علـى استيعابها مما ولد لدى المهاجرين مستوى عاليا من الإحسـاس بالإحبـاط وفشـل التوقعـات والاغتراب، فهم على هـامش المـدن علـى الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية. وبالتالي شكلوا مادة بشـرية خامـا لحركـات الرفض والتمرد والاحتجاج والثورة، هذا فضلا عن الأعداد الهائلة التي تقذف بهـا الجامعـات المصرية ولا تستوعبهم أسواق العمل بتنظيماتها الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، الأمر الذي جعل من النظام التعليمي مولدا محتملا للعنف عندما يتشكل وينضج الوعي السياسي لدى المتعلمـين خاصة الجامعيين منهم والذين لا يحقق النظـام السياسي مطامحهم وآمالهم في الحياة. وعلـى هذا النحو تكون الجماعات السياسية الإسـلامية تعبيرا عـن الاحتجـاج الاجتمـاعي الريفـي

والحضري المرتبط بالقهر والإحباط الذي لحق بالطبقة الوسطى والـدنيا. والعناصـر الشـابة المتعلمة التي تنتمي لهذه التكوينـات الطبقيـة مؤهلة بحكم تعليمها ومستوى نضجها ووعيها، للتعبئة السياسية والخروج على النظام والثـورة عليه.

سادسا

مناقشة نتائج البحث

١- تشير النظرة الفاحصة لوقائع العنف السياسي الديني التي تفاقمت حدتها منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، إلى استناد هذا العنف إلى منطق الاحتجاج والتمرد من جانب الفقراء على الحرمان الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي المتزايد بما يملكونه من سلاح فعال، إن لم يكن هو سلاحهم الوحيد، وهو محاولة تمزيق الحياة المدنية للمجتمع بالقوة وعلى نحو مباشر؛ فالتحولات الاقتصادية والسياسية المرتبطة ببرامج وسياسات التكيف الهيكلي أو ما عرف رسميا بالإصلاح الاقتصادي؛ أحدثت خللا في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، واتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب وقدرة النظام على الاستجابة لها من الجانب الآخر. وتأتى هذا الخلل من مصدرين مهمين: أولهما، النقص الحاد في مصادر الثورة والسلع والخدمات المادية بفعل استراتيجيات التطور الاقتصادي التي انتهجتها

الدولة. وثانيهما، غياب العدالـة فـي توزيـع الثـروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاتـه بسبب عدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصـالح فئات دون أخرى. وثمة مؤشرات عديدة اعتمدها البحث للدلالة على غياب العدالة التوزيعية لعل أهمها التفـاوت في التوزيع الشخصي للدخل بين الأفراد، وبين الأسر بعد تقسيمها إلى فئات أو شرائح طبقا لمستوى متوسط دخـل الفرد والأسرة، ومنها أيضا التفاوت في توزيع الثـروات في المجتمع، وأعني مصادر الدخل بين عمل مـأجور أو عوائد حقوق التملك، والتفاوت في توزيع الـدخل بـين حضر وريف المجتمع المصري، والتفاوت فـي توزيـع الخدمات الأساسية، وأخيرا خط الفقر أو حد الكفاف مـن الغذاء والكساء والمسكن. وصاحب هذه التحولات تدهور في مشروعية الدولة وفي مقاييس أدائها داخـل الـوطن لتصبح أكثر شراسة في قمع معارضيها فـي الـداخل، وتتزايد وتائر الاستبداد، ويتم اختزال رقابة الدولـة فـي الرقابة الأمنية أو البوليسية وهذه التحولات خلقت وضعية القهر الاقتصادي والسياسي، وهي وضعية يستحيل معها

أن يكون هناك استقرار وسلام داخل الوطن، وبالتـالي تشكلت الشروط الموضوعية المادية الأساسـية لتفجـر وتفشي العنف في المجتمع.

٢- وتشكل القوى الاجتماعية، العناصر الشابة المتعلمة مـن أبناء الطبقات الدنيا والشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى داخل المجتمع المصري أو الفقـراء إجمـالا، والتي مارست ردود أفعال إزاء الشـروط الموضـوعية المادية الأساسية أو وضعية القهـر، تشـكل الشـروط الموضوعية الوسيطة، وما يرتبط بهذه القوى الاجتماعية من مستوى تشكل ونضج وعيها ومصـالحها وأهـدافها وبتناقض هذه المصالح والأهداف مع توجهـات النظـام وسياساته الاقتصادية على وجه الخصوص، وإحساسـها بنواتج التحول ووضعية القهر الاقتصـادي والسياسـي، وزيادة قدرتها على إدراك وفهم ما يكابدونه مـن ظلـم اقتصادي، ومن ثم تصاعد إمكانيـات انخراطهـا فـي الفعاليات السياسية الموجهة ضد نظام الحكم، ثـم تعبئـة وحشد وتكتيل قدراتها المادية والتنظيمية التي مكنتها من مقاومة السياسات الحكومية وتحدي نظام الحكم والخروج

عليه والسعي إلى قلبه، وما قدمته من قراءة خاصة للإسلام تحول معها إلى أيديولوجية للنضال يجدون فيها المبرر والمسوغ الشرعي لأعمال العنف التي يمارسونها. الأمر الذي أدى إلى تقرير أن ثمة ارتباطا قويا بين الأزمة الاقتصادية والسياسية ونواتجها من ناحية، والسلوك السياسي وتصاعد أعمال العنف من قبل الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة من ناحية أخرى.

٣- إن اللقاءات والمقابلات التي تمت في سياق البحث كانت تهدف إلى تحليل وفهم أبعاد وديناميات القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي الإسلامي اعتمادا على فهم الأطر الفكرية والعقائدية وبيان دورها في خلق الدافعية لممارسة العنف وتسويغه، وأيضا تحليل الأصول الاجتماعية والانتماءات الطبقية والمهنية والخلفيات التعليمية لممارسي العنف وأثر ذلك كله في دفعهم وانخراطهم في جماعات سياسية إسلامية تجهِّلُ المجتمع وتكفر الدولة وتدعو للخروج عليهما وممارسة العنف ضدهما. وقد كشفت هذه اللقاءات والمقابلات عن أن ممارسي العنف عجزوا بالفعل عن تحقيق مطالبهم

وأهدافهم الدنيوية والمشروعة، وأن النظام القائم لم ولن يستجب بحال لهذه المطالب، وبالتالي سيطرت مشاعر الإحباط والسخط والاستياء، ولعبت وسائل الإعلام دورا مهما في تأجج هذه المشاعر وزيادة حدتها. فالفقراء والمحرومون يتلقون فيضا من الرسائل الإعلامية والإعلانية التي تفتح عيونهم وتذكرهم بما هو متاح لغيرهم وما حرموا هم منه، وما يحق لهم أن يطالبوا به، وما لا يملكونه بالفعل، وما لا يستطيعون في الغالب أن يحصلوا عليه. ولقد فتنتهم قيم الاستهلاك التي تعرضها واجهات الحواضر وعوالمها، في حين أنهم يعيشون في ظل هشاشة المهن الصغيرة، والدخول المتدنية، والبطالة، وجيتوات الفقر والمناطق المحرومة، ويكابدون الحرمان في مجتمع تشيع فيه ثقافة الاستهلاك التي تقهرهم بدورها وتحبط كل توقعاتهم وآمالهم بشأن ظروف الحياة والتي يعتقدون أنها من حقهم، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى تشغيل آلية العنف واستفحال أمره في المجتمع المصري.

٤- أظهر البحث أن تـوافر الـدعم المجتمعـي للجماعـات الممارسة للعنف وعلى وجه الخصوص في محافظـات ومدن وقرى الوجه القبلي، كان أحد العوامل التي لعبـت دورا مهما في استمرارية وتصاعد ممارسـات العنـف السياسي الإسلامي. فصعيد مصر عـانى طـويلا مـن سلبيات سياسات وتوجهات التنمية غير المتوازنة، فضلا عن الضعف النسبي لتواجد سلطة الدولـة فـي بعـض مناطقه. ومن ناحية أخرى أظهر البحث أيضا أن تـردي الأوضاع الاقتصادية في هذه المناطق، وارتفـاع معـدل البطالة وانتشارها، والفسـاد المؤسسـي، هـي جميعـا متغيرات تدفع إلى الإحباط والاغتراب لدى كثيـر مـن العناصر الشابة والمتعلمة من أبناء الفقراء، وتخلق فـي النهاية البيئة المناسبة للعنف.

٥- إن الجماهير التي تتشكل من القطاعات الطبقية الواسـعة التي كابدت المعاناة الاقتصادية الحادة من جراء سياسات التكيف الهيكلي وآثارها، والارتفاع المسـتمر للأسـعار، وأزمة الإسكان، والبطالة، ومشكلات تعاملها اليومي مع الأجهزة الحكومية، وانتشار الفسـاد وتضـخم أخبـاره

وذيوعها بين الناس... كل هذه المتغيرات بلورت لـدى هذه الجماهير إحساسا باللامبالاة تجاه ممارسات ووقـائع العنف الذي تمارسه الجماعات السياسية الإسلامية، بـل ولدت لديهم أحيانا إحساسا بالتشفي طالما أن العنف موجه ضد رموز النظام والسلطة والتي أطلقت في مواجهتهـا كل شحنات السخط والاستياء والغضـب التـي تتـرجم اغترابهم السياسي والمجتمعي بفعل انعـدام مشـاركتهم وتهميشهم. إلا أن هذا الموقف الجماهيري قد أخـذ فـي التحول التدريجي بعد توحش الجماعات في ممارسـاتها العنيفة والتي تصاعدت معها معدلات القتلى في صفوف رجال الأمن لتطول المواطنين الأبريـاء، وحتـى فـي صفوف أعضاء الجماعات ذاتها؛ فأحداث العنف والمذابح ومحاولات الاغتيال والاعتداء التي نفـذتها الجماعـات السياسية الإسلامية فيما بين أعـوام ٩٤-١٩٩٧ كانـت سببا مهما في جلب كم من السـخط الجمـاهيري علـى الجماعات وأفكارها، ووصل الاستياء الجماهيري ذروته عندما أدركت هذه الجمـاهير أن مشـروع الجماعـات ينطوي على ممارسات تخريبيـة بالأسـاس لا تحقـق

مصالحها، ولا علاقة له بالدين مـن قريـب أو بعيـد، وتصاعدت ردود الفعل الجماهيري الإيجابي مـن إدانـة أعمال العنف إلى مقاومتها، بل والإسهام الفعلي الإيجابي مع رجال الأمن أحيانا في تضييق الخناق على الجماعات الإسلامية الممارسة للعنف.

٦- إن السنوات الأخيرة من التسـعينيات شـهدت بالفعـل انخفاضا ملحوظا في أحداث ووقائع العنف إذا ما قارناها ببداية ذلك العقد. إلا أن هذا الانخفـاض أو التلاشـي لا يدفع إلى تقرير أن نظام الحكم قد حقق نصـره الأخيـر على الجماعات السياسية الإسلامية التي مارست العنـف المسلح ضد النظام والمجتمع. فإذا كانـت الغلبـة فـي المواجهات المسلحة بين نظام الحكم والعناصر المسـلحة من الجماعات؛ كانت بالقطع للنظام بفعل قدرته الفائقـة على حشد كل موارده وتوظيفها في حربه مع الجماعات، إلا أنه اعتمد في هذه المواجهات بدرجة أساسـية وفـي المقام الأول على قوات وأجهزة الأمن والتـي تمكنـت بالفعل من تضييق الخناق علـى ا لجماعـات السياسـية الإسلامية الأمر الذي دفعها إلى الدخول مرة ثانيـة فـي

طور الكمون وتخليها عن العنف المسلح. واكتفى النظام بمجرد تحقيق انتصاره على الجماعات الممارسة للعنف، وتجاهل بل وتغافل بشكل يكاد يكـون كـاملا الأسـباب الرئيسية التي مثلت الجذر الأصيل الذي خلـق المنـاخ المحفز والدافع للعنف. ومن ثم افتقد النظام لاسـتراتيجية واضحة ومتكاملة وشاملة لمواجهة هـذه الأسـباب. ولا نلحظ سوى خطوات متأخرة تم الإعلان عنها في نهايـة التسعينيات وتمثلت في تخصيص عـدة مليـارات مـن الجنيهات لإنعاش وتطوير المناطق العشوائية والمحرومة حول القاهرة الكبرى وفي مدن الصعيد، وما يقرب مـن نصف مليون فرصة عمل جديدة. ولكن ظـل الأسـلوب المفضل للنظام في التعامل مع سخط الكيانـات الطبقيـة المتضررة مـن التحـولات الاقتصـادية ومـع عنـف الجماعات الإسلامية، هو اللجوء إلى الإجراءات الأمنيـة والقمعية والتي يواكبها ويعقبها حملات إعلامية حكومية موجهة تبرر هذه الإجراءات وتسوغ القمـع، وتصـف خصوم النظام بأحط الصفات، وازداد الاستخفاف بحقوق الإنسان، وتتفاقم حدة الأزمة باحتكار الصفوة السياسـية

للعمل السياسي وإغـلاق الـدائرة عليهـا دون غيرهـا والحيلولة دون مشـاركة قـوى أخـرى غيرهـا فـي السلطة[٦٣].

٧- إن نظام الحكم يتجاهل أنه بصدد ظاهرة موضوعية لهـا أسبابها وعلاقاتها الارتباطية الكامنة في صلب التحولات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمـع المصري على امتداد الربع الأخير من القرن العشـرين، ومن ثم تحتاج إلى نسق متكامل مـن المواجهـة، إلا أن النظام لم يعتمد سوى سياسات العـزل والإقصـاء مـن الساحة السياسة، والقمع الأمني والاقتلاع المادي العنيف. وتجاهل، وتغافل عن المواجهات السياسية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية الأخرى والمطلوبة. فالمواجهـات الأمنية وحدها لم تعد قادرة على محاصرة تيارات العنف رغم كمونها، ومواجهة الجماعات بالقمع الأمني وحده لن يكون حلا للخطر الذي يتهدد المجتمع بشكل دوري. بـل إن الاعتماد على أجهزة وقوات الأمن وحدها قد أدى في بعض الحالات إلى توحشها واستئسـادها فـي مواجهـة المجتمع المدني وأفراده وإلى إقـدامها إلـى انتهاكـات

جسيمة لحقوق الإنسان كالتعذيب وأخذ الرهائن والعقـاب الجماعي والاعتقـالات الواسـعة والتعسـفية لفتـرات طويلة[٦٤]. وفي تقديري أن هذه الممارسات تزيد من حدة الإحساس بالقهر والسخط واليأس، وتدفع إلى المزيد مـن العنف، كما يمكن في ظل ظروف محددة أن تدفع الناس إلى التعاطف مع الجماعات بل والانخراط في تنظيماتها المسلحة أيضا.

٨- وفي النهاية يؤكد البحث على أن بقاء الأوضاع الراهنة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على ما هـي عليه، إنما يعني بقاء الجذر الأصيل الذي سـيظل ينمـو ويبرز ليفرخ كل أشكال العنف ويفاقم حـدتها، وبالتـالي فالمهمة المطروحة على النظام الحاكم لضمان شـرعيته واستقراره هي ضرورة استئصال هذا الجذر، أو علـى الأقل محاصرته بمواجهة حاسمة وشاملة وصادقة لكـل الأوضاع المتردية ولكل ما يجري على أرض الـوطن. ولابد من البحث عن صيغة متكاملة للمواجهة تمثل الحد الأدنى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الـذي يصون مصالح أوسع الجماعات الوطنيـة والاجتماعيـة

داخل الوطن، وتصلح للشروع في تأسيس جبهة وطنيـة في إطار تعددية صحيحة، تجمع كل المصريين وتعبـئ طاقاتهم وقدراتهم لمواجهة تحديات الوطن كافة. ولكـن هذه الصيغة وتأسيس هذه الجبهة يشترط بداية ضـرورة إحداث تغييرات جذرية في سياسات وممارسـات نظـام الحكم ومؤسساته الحاكمة:

(أ) على المستوى الاقتصـادي، يقتضـي التغييـر المواجهة الحقيقية الشاملة لكل المخاطر والأعباء الاقتصادية الناجمة عن التحول إلـى الليبراليـة الاقتصادية بما يسمح بتجفيـف منـابع الفقـر، والسعي الجاد لإشباع الحاجات الأساسية لعمـوم المصريين ومواجهـة الأوضـاع الاقتصـادية المتردية الناجمة عن التحول والتي فاقت أزمات الغذاء والمسكن والصحة والتعليم والمواصـلات والعمل.. والتي أحالت حياة الأغلبية إلى جحـيم مستمر وعلى جبهات متعـددة. ويقتضـي هـذا التغيير النظر في ضـرورة إحـداث تغييـرات جوهرية في توزيع الدخول بما يحقـق إقـرارا

للعدل والمساواة الفعلية، ومواجهة جادة للطفيلية بأشكالها، وللفساد الرسمي الذي انتشرت روائحه إلى حد أنها زكمت أنوف الغالبية من أهل مصر.

(ب) ويقتضي التغييـر علـى المسـتوى السياسـي ضرورة إحداث تحول ليبرالي حقيقـي يسـمح بتعددية سياسية فعلية تتيح إمكانية تداول السلطة بين الجماعات السياسية المختلفة، وتحقق احترام حقوق الإنسان، وتكفـل اشـتراك كـل القـوى السياسية على تنوعها وتباينها، دون تخـوين أو تكفير في صيغة سياسية علمانية وسلمية تتبنـى الديمقراطية كمرحلة أساسـية وضـرورية فـي التطور المقبل للوطن بمـا يتطلبـه ذلـك مـن استقرار وسلام، وبما يتضمنه من اتساع وترسيخ قيم الحرية المسئولة والمسـاواة أمـام القـانون والتسامح أمـام التنـوع والتعـدد والاخـتلاف السياسي والفكري والديني. وإتاحـة الحريـات العامة وفتح كل منافذ المشاركة المنظمة والتعبير الحر لكل المصريين للإسهام في صنع السياسات

واتخاذ القرارات التي تشـكل مجـرى حيـاتهم وتمكنهم من إقامة وطن واحد وقوي يحقق آمالهم في الكفاية والعدل والحرية.